دور الصحف المطبوعة في تنمية الوعي بقضايا الفساد في المجتمع المصري

دراسة ميدانية علي عينة من الجمهور العام بمحافظة القاهرة

د.سهى عبدالرحمن محمد المهدي

المدرس بقسم علوم الاتصال والإعلام
كلية الآداب جامعة عين شمس

مقدمة:

تتمتع جمهورية مصر العربية بالكثير من الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية، فنجد أرضها غنية بالبترول والغاز الطبيعي والمعادن الطبيعية والتي يتم تصديرها إلي كثير من بلدان العالم، فضلاً عن تنوع محاصيلها الزراعية التي يتهافت عليها المستوردون، ولا ننسى ذلك الموقع الجغرافي الفريد لمصر، الذي يجعلها من أكثر بلدان العالم نشاطًا في الحركة الملاحية والجوية وجذبًا للسياحة، وهو ما يؤكد أن هناك عوائد مالية طائلة تدرها تلك الموارد. وكان يتعين معه والحال كذلك أن يرتفع الدخل القومي للبلاد ومستوى معيشة الفرد بها، إلا أننا نجد الحال معكوسًا، الأمر الذي وإن دل، فإنما يدل على وجود إساءة في استغلال تلك الموارد، وقد يكون نتيجة إهمال أو تعمد كليهما، مما يؤكد وجود فساد.

وللأسف فإن ظاهرة الفساد ليست جديدة ولكن تضخمت، تشكلت بصورة أكثر عمقًا وشمولاً منذ بداية تطبيق سياسة «الانفتاح الاقتصادي» في مصر عام 1974، وإن أخذت طابعها المؤسسي Institutional منذ نهاية عام 1981، حيث تجمع رجال المال والأعمال حول السلطة وتدخلوا في قراراتها. وتشير تقارير محلية ودولية إلى انتشار الفساد في عدة هيئات ومصالح حكومية، ويدل الترتيب المتأخر لمصر على مدى الفساد الذي تُصدره منظمة الشفافية الدولية؛ حيث ارتفع إلى الترتيب 125 عام 2010.[1] . إلا أن دستور 2014 ألزم الدولة بمكافحة الفساد من خلال الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها وانطلاقاً من حقيقة مفادها أن الفساد هو العقبة الرئيسية التي تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة. وفي هذا الشأن تم تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد والتي أصدرت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام 2014 لتشمل الفترة من 2014 وحتى 2018، مما كان له نتائجه الإيجابية فقد أظهر تقرير منظمة الشفافية العالمية تحسن ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 بنحو 12 مركزًا، لتحتل الترتيب الـ 105 مقابل الترتيب الـ 117 في عام 2017[2].

كما أصدرت اللجنة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام 2019 لتشمل الفترة من 2019 وحتى 2022 والتي جعلت من مشاركة المواطن في مكافحة الفساد واجب وطني. وقد أوضحت الاستراتيجية أن وسائل الإعلام ومنها الوسائل المطبوعة أحد أهم أجهزة الرقابة على القطاع العام والخاص بالدولة في محاولة للقضاء أو التقليل من الفساد، وقد بدأت بالفعل وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية في فتح ملفات الوزراء والمسئولين الذين أقيلوا سلفًا[3] مما ساعد في السعي نحو التغيير والإصلاح الواعي، والصحافة المصرية على اختلاف أيديولوجياتها تُعد أحد أهم وسائل الإعلام المباشر في تعبئة الجهود الوطنية لمقاومة الفساد وقادته[4] .

وبالنظر للدراسات والبحوث السابقة التي اهتمت بمعالجة وسائل الإعلام المصرية لقضايا الفساد نجد أن جميعها اتجهت إلى تحليل مضمون طرق تلك الوسائل بعيدًا عن دراسة الجمهور، والقليل منها تناول الجمهور ولكن فئات محددة بعينها تمثلت في الشباب والصفوة بالمجتمع، في حين لم تهتم دراسة واحدة بدراسة وعي الجمهور العام مع أن الفساد ظاهرة عامة تهم الجمهور العام بصورة أكبر من تلك الفئات المحدودة، كما أن الفساد ظاهرة مستمرة تحتاج دائمًا للدراسة والمتابعة والرقابة خاصة فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بها وبضرورة مكافحتها.

مشكلة البحث:

لذا تتضح مشكلة الدراسة في التعرف على دور الصحف المصرية المطبوعة في إمداد الجمهور العام بالمعلومات الكافية لتنمية وعيه بأهم قضايا الفساد بالمجتمع المصري خاصة في ظل التحديات التي تواجهها وسائل الإعلام التقليدية وتحديدًا الصحف المطبوعة نظرًا لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي. وذلك من خلال توظيف واختبار فروض نظرية الاعتماد، بالتطبيق على عينة عمدية متاحة من قُراء الصحف المصرية المطبوعة بمحافظة القاهرة في الفترة من يناير إلى يونية 2018.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في مجموعة من النقاط كما يلي:-

- تكشفت العديد من ملفات الفساد مع ثورة 25يناير والفترة التي تليها، مما تطلب معه اهتمام أكبر من قبل وسائل الإعلام لتوعية فئات المجتمع بهذا الفساد والمشاركة في القضاء عليه.
- الصحف المطبوعة من أقدم الوسائل التى يمكن أن تُستخدم في نقل المعلومات والآراء؛ حيث يتطلب التعرض لها وقراءتها العديد من المهارات، الأمر الذي يُرسخ تلك المعلومات التي تنتقل للفرد من خلالها.
- ظهور العديد من وسائل الاتصال الإلكترونية ومنها مواقع التواصل الاجتماعي التي أثرت على نسب التعرض لكل وسائل الاتصال بلا استثناء ومنها الصحف المطبوعة، مما يتطلب معه ضرورة التعرف على حجم دور الصحف وخاصة المطبوعة في توعية الأفراد بأهم قضايا المجتمع من حولهم.
- حرص اهتمام الدولة على توجيه المزيد من الاهتمام لمحاربة الفساد في المجتمع يُتضح ذلك من خلال إصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام2014 وعام2019 والمؤتمرات الدولية التي عقدتها مصر عام2019.
- انصراف الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت قضايا الفساد بعيدًا عن دراسة الجمهور إلى دراسة المضمون والقائم بالاتصال.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مدى مساهمة قراءة الصحف المطبوعة في تنمية وعي الجمهور العام بقضايا الفساد في المجتمع المصري.
2. التعرف على أهم قضايا الفساد بالمجتمع المصري من وجهة نظر قراء الصحف

من الجمهور العام.
3. رصد أسباب اعتماد الجمهور العام علي قراءة موضوعات قضايا الفساد بالصحف المطبوعة.
4. التعرف على السلبيات التي تدفع القراء بعيدًا عن متابعة قضايا الفساد من خلال الصحف المطبوعة.
5. التمييز بين دور الصحف المصرية (قومية – حزبية – مستقلة) في تنمية وعي الجمهور العام بقضايا الفساد في المجتمع.
6. التعرف على تفضيلات جمهور قراء الصحف المطبوعة والاعتماد عليها في متابعة أهم قضايا الفساد.
7. التعرف على طرق تفعيل دور الصحف المطبوعة في القيام بدورها في نشر الوعي بقضايا الفساد في المجتمع المصري وطرق مكافحته.

فروض الدراسة:

الفرض الأول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على قراءة الصحف المطبوعة للتعرف على قضايا الفساد وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

الفرض الثاني : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل مساهمة قراءة الصحف المطبوعة في تنمية وعي أفراد عينة الدراسة بقضايا فساد بالمجتمع وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

الفرض الثالث : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأنواعه واضراره على المجتمع بين أفراد عينة الدراسة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

تساؤلات الدراسة:

1. ما تفضيلات القراء من الصحف المصرية المطبوعة (قومية – حزبية –خاصة)؟
2. ما مدى اعتماد القراء على الصحف المصرية المطبوعة لمتابعة قضايا الفساد؟
3. ما أسباب اعتماد القراء على الصحف المصرية المطبوعة لمتابعة قضايا الفساد؟
4. ما أسباب ابتعاد القراء عن متابعة قضايا الفساد من خلال الصحف المصرية المطبوعة؟
5. ما القوالب الصحفية التي يفضل القراء متابعة قضايا الفساد من خلالها؟

6. ما قضايا الفساد التي يعتمد القراء في استقاء معلوماتهم عنها من خلال الصحف المطبوعة؟
7. ما مدى وعي القراء عينة الدراسة لمعني الفساد؟
8. ما مدى وعي القراء عينة الدراسة بأسباب وجود فساد بالمجتمع؟
9. ما مدى وعي القراء عينة الدراسة بطرق مكافحة الفساد بالمجتمع؟
10. ما مدى وعي القراء عينة الدراسة الميدانية ببعض قضايا الفساد التي أُثيرت في وسائل الإعلام بالمجتمع المصري على فترات زمنية مختلفة؟

النظرية المستخدمة في الدراسة: تسعى الدراسة الحالية في إطار تحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها واختبار أهم فروضها على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وذلك كما يلي:

نظرية الاعتماد:

الفكرة الأساسية لنظرية الاعتماد أن قدرة وسائل الاتصال على تحقيق قدر أكبر من التأثير المعرفي والعاطفي والسلوكي، سوف تزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظائف نقل المعلومات بشكل متميز مكثف، وهذا الاحتمال سوف تزيد قوته في حالة تواجد عدم استقرار بنائي في المجتمع بسبب الصراع والتغيير، وبذلك تمثل وسائل الإعلام مصادر رئيسية يعتمد عليها أفراد الجمهور في استقاء المعلومات عن الأحداث الجارية وفهم الواقع الاجتماعي من حولهم[5].

وقد تطور نموذج الاعتماد في صور متعددة منذ ظهوره أول مرة فقد قدم ميلفن ديفلير وساندرا بول روكيتش نموذج الاعتماد الأول عام 1976، حيث عرض النموذج العلاقة بين العناصر الثلاث لمكونات النظرية (الإعلام . المجتمع . الجمهور) بشكل متداخل[6]. ثم جاء النموذج المتكامل لنظرية الاعتماد عام 1982 ليوضح التداخل الكبير بين العناصر الرئيسية للعملية الاتصالية ويقدم مجموعة معقدة من المتغيرات التي تؤدي إلى تأثير وسائل الإعلام التي تظهر نتيجة الاعتماد المتبادل بين وسائل الجمهور والنظم الاجتماعية الأخرى.

وجاء النموذج الإدراكي لنظرية الاعتماد (1989): ويبدأ هذا النموذج بفرد يتفحص وسائل الإعلام بدقة، ليقرر بفعالية ما يرغب في الاستماع إليه، أو مشاهدته، أو قراءته[7]. وهو النموذج الذي تعتمد عليه الدراسة الحالية لتفسير نتائجها .

الفروض الرئيسية لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

يتمثل الفرض الرئيسي لنظرية الاعتماد في قيام الفرد بالاعتماد على وسائل الإعلام

لإشباع احتياجاته من خلال استخدام تلك الوسيلة، وكلما لعبت الوسيلة دورًا هامًا في حياة الأشخاص زاد تأثيرها وأصبح دورها أكثر أهمية ومركزية وبذلك تنشأ العلاقة بين شدة الاعتماد ودرجة تأثير الوسيلة لدي الأشخاص، وكلما ازدادت المجتمعات تعقيدًا ازداد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام.

الآثار المترتبة على اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام:

ينتج عن اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام مجموعة من التأثيرات تشمل: التأثيرات المعرفية، التأثيرات العاطفية، التأثيرات السلوكية. [8]

وتهتم الدراسة الحالية بدراسة العلاقة بين حجم اعتماد الأفراد على إحدي وسائل الإعلام متمثلة في الصحف المطبوعة، وقياس شدة هذا الاعتماد وعلاقته بالتأثيرات المعرفية للأفراد حول قضايا الفساد وأسبابها وطرق علاجها دون التطرق للتأثيرات الوجدانية أو السلوكية.

الإطار المعرفي للدراسة:

مفهوم الفساد:

ليس للفساد تعريف متفق عليه بين الباحثين في هذا المجال، وهذا يعود إلى الطبيعة المعقدة للظاهرة والزوايا المختلفة التي يمكن أن ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ويقصد بالفساد في اللغة العربية « التلف والعطب والاضطراب وإلحاق الضرر بالآخرين». ويعنى في اللغة الإنجليزية « تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق «. ويمكن تعريفة بشكل بأنه «الأفعال التي يقدم على ممارستها شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات الوطنية «[9].

في حين ينظر علم الاجتماع إلى الفساد على أنه (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة[10]. أما أصحاب القانون والاتجاه القانوني فيعدون الفساد انحرافًا عن الالتزام بالقواعد القانونية، وهناك إجماع على أن للفساد أثرًا مدمرًا على القانون وعلى القضاء عندما يطاله ويشمله بمؤثراته، وفقدان السلطات القيمة يؤدي إلى إضعاف فاعلية عمليات الأجهزة الحكومية[11].

والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في أي تنظيم يكون للشخص فيه قوة مسيطرة، أو قوة احتكار لسلعة أو خدمة، أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون السلعة أو الخدمة أو تمرير القرار لفئة دون أخرى[12].

أنواع الفساد:

للفساد أنواع مختلفة وتختلف باختلاف المعيار المتخذ للتفرقة، حيث تم اختيار معيارين، الأول حجم المتحصلات من جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم بها، والمعيار الثاني هو طبيعة القطاع الذي يحدث فيه[13].

أولاً: الفساد من حيث الحجم:

1. **الفساد الصغير (Minor Corruption)** وهو الفساد الذي يُمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين؛ لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين ويتجلى في الحصول على رشاوى من الآخرين أو الاختلاس.
2. **الفساد الكبير (Gross Corruption)** يقوم به كبار المسئولين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، ويعد من أخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة، ويكون منظمًا وذا عائدات ضخمة، مثل صفقات السلاح وإرساء العطاءات على بعض الشركات دون غيرها مقابل الرشوة، وبيع الشركات العامة في إطار الخصخصة بمبالغ غير واقعية[14].

ثانياً: الفساد من حيث مجاله:

1. **الفساد السياسي:** ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام، وسيطرة نظام حكم الدولة علي الاقتصاد وتفشي المحسوبية[15].
2. **الفساد المالي:** ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للمحاسبات ، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى، والاختلاس، والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية[16].
3. **الفساد الإداري:** ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، وتتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج

عن العمل الجماعي[17].

4. **الفساد الأخلاقي**: والمتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له علي حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمي (المحاباة الشخصية) دون النظر إلي اعتبارات الكفاءة والجدارة[18].

أسباب الفساد: ويمكن إرجاء انتشار الفساد في مصر تحديدًا لثلاثة عوامل تتمثل في الآتي:-

- أولاً: إصدار القوانين والقرارات دون دراسة كافية، مما يترتب عليه عدم تناسبها مع ظروف المجتمع.
- ثانيًا: ضعف الرقابة على إصدار هذه القوانين والقرارات.
- ثالثًا: التزام الحكومة بالسرية التامة في جميع المجالات دون مبرر، مما يتيح للمفسدين مجالاً واسعًا لممارسة أعمالهم الفاسدة تحت مظلة السرية خاصة داخل الجهات والمؤسسات الحكومية[19].

الإطار المنهجي للدراسة:

(1) نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية؛ حيث تسعى إلى دراسة وتحليل اعتماد الأفراد بالمجتمع المصري على قراءة الصحف المطبوعة لاكتساب معلوماتهم حول قضايا الفساد بالمجتمع، والبحث في وعيهم بأسباب وأضرار الفساد في المجتمع، وطرق مكافحته، وكيفية تفعيل دور الصحافة لممارسة دورها الرقابي بالمجتمع من وجهة نظرهم.

(2) منهج الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق أهدافها اعتمادًا على المناهج البحثية التالية:

1. منهج المسح (بالعينة) ؛ إذ يساعد هذا المنهج الدراسة في جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات حول دور الصحف المطبوعة في تنمية وعي القراء بقضايا الفساد بالمجتمع المصري.

2. أسلوب المقارنة المنهجية: وذلك من أجل إصدار الأحكام حول الخصائص أو السمات بين الصحف المصرية المطبوعة، وذلك من خلال:

- المقارنة بين معدل قراءة عينة الدراسة للصحف المصرية المطبوعة(قومية- حزبية- مستقلة).
- المقارنة بين تفضيلات القراء لدى عينة الدراسة للصحف المصرية المطبوعة(قومية- حزبية- مستقلة).
- المقارنة بين معدل اعتماد القراء عينة الدراسة على قراءة للصحف المصرية المطبوعة (قومية- حزبية- مستقلة) في تنمية وعيهم بقضايا الفساد بالمجتمع.

(3) أدوات جمع البيانات:

في إطار الأهداف المحددة سلفًا سيتم جمع البيانات من خلال كل من:

- استمارة الاستبيان: تتضمن مجموعة من الأسئلة (المغلقة– نصف المفتوحة)، كما تضمنت أربعة مقاييس لقياس المعرفة و الوعي تجاه قضايا الفساد، وأسباب وطرق مكافحة الفساد، وكذلك تفعيل دور الصحف للقيام بدورها الرقابي بالمجتمع باستخدام مقياس «ليكرت».
- المقابلة الشخصية: لملء استمارات الاستقصاء على العينة الميدانية.

(4) عينة الدراسة:

طُبقت استمارة الاستقصاء على عينة عمدية متاحة من (400) مفردة من قُراء الصحف المصرية المطبوعة بمحافظة القاهرة من خلال المقابلة الشخصية في الفترة من يناير إلى يونية 2018.

(5) إجراءات الصدق والثبات:

أولاً: الصدق:

1. صدق الأداة: قامت الباحثة بإجراء اختبار قبلي Pre-Test على صحيفة الاستقصاء شمل عينة عشوائية من 40 مبحوثًا من قُراء الصحف المطبوعة من المراحل العمرية المختلفة، وهو ما يعادل 10% من حجم عينة الدراسة، وفي ضوء نتائج الاختبار القبلي أُدخلت بعض التعديلات على الصحيفة.

2. صدق المحكمين: قامت الباحثة بعرض صحيفة الاستبيان على عدد من المحكمين[20] من أساتذة الإعلام. وذلك للكشف عما يكون في تصميم الأداة من قصور أو أخطاء علمية أو منهجية تؤثر في موضوعية الاستمارة وصدق محتواها، وقد قامت الباحثة بتعديل استمارة الاستبيان في ضوء ملاحظاتهم.

ثانيًا: الثبات Reliability: قامت الباحثة بإعادة تطبيق الاستمارة على الـ40 مبحوثاً أنفسهم بعد تطبيق الاستقصاء الأول بشهر، وجاءت قيمة معامل الارتباط 0.894 أي أن درجة الثبات بلغت 89.4% .

التعريفات الإجرائية:

الصحف المطبوعة: نقصد بها في الدراسة الحالية الاصدارات المصرية التي تطبع وتوزع بمحافظة القاهرة بشكل دوري وتحت اسم ثابت ويعتمد عليها أفراد عينة الدراسة الحالية لمتابع قضايا الفساد.

تنمية الوعي: نقصد به في الدراسة الحالية زيادة المعلومات والمعارف والمفاهيم حول المقصود بمعنى الفساد ومظاهره وأسبابه وأضراره وطرق مكافحته، اضافة لأبرز قضاياه.

قضايا الفساد: نقصد بها في الدراسة الحالية القضايا والمشكلات البارزة التي تكرر ظهورها بالموضوعات الصحفية بالصحف المصرية المطبوعة والتي تتعلق بالمجالات المختلفة من صحة –سياسة– اعلام — فن– قضاء– تعليم– ارتفاع أسعار.. وغيرها.

المجتمع المصري: يقصد به في الدراسة الحالية الأماكن التي تم سحب العينة من خلالها، ويشمل أحياء مدينة القاهرة.

عرض الدراسات السابقة:

لا يُعد مجال دراسة الفساد مجالاً جديدًا بل تطرق الباحثون لدراسته، لذا تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت الصحف في علاقتها بقضايا الفساد ومحاربته بالمجتمع إلى ثلاثة محاور فرعية كما يلي:

المحور الأول: الدراسات التي اهتمت بدراسة مضمون قضايا الفساد بالصحف

فنجد دراسة[21] Mikolos Hajdu (2018) التي اهتمت بتحليل مضمون 12742 موضوعًا صحفيًا عن الفساد نُشرت بكل من فرنسا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، ورومانيا، وسلوفيكيا، وبلغاريا في محاولة لإيجاد الفرق في تناول قضايا الفساد بصحف الدول حديثة الانضمام للاتحاد الأوروبي وتلك التي التحقت بالاتحاد منذ نشأته، لتجد أن الدول العريقة مثل المملكة المتحدة وفرنسا تعمد إلى عرض قضايا الفساد الدولية أكثر من قضايا الفساد المحلية، وتلك المتعلقة بالأفراد أكثر من المؤسسات، في حين اختلفت معهم إيطاليا في اهتمامها بقضايا الفساد الداخلية أكثر من الخارجية، وقضايا الفساد الفردية والمؤسسية على حد سواء واتفقت بذلك مع الدول الأخرى حديثة الالتحاق والتي اهتمت كذلك بعرض قضايا الفساد الداخلي أكثر من الدولي.

في حين اهتم[22] Gerry Lanosga (2014) بتحليل مضمون أكثر من 4000 موضوعًا صحفيًا مُنحت أو رُشحت لجائزة بوليتزر للصحافة Pulitzer منذ عام 1917 وحتى عام 1960 في محاولة للتعرف على مدى انتشار الصحافة

الاستقصائية التى اهتمت بمحاربة الفساد بالمجتمع خلال تلك الفترة، والتي توصلت إلي تركيز معظم هذه الموضوعات على قضايا محددة في مقدمتها قضايا الفساد السياسي، يليها المخالفات الإدارية، ثم الرشاوي والتي تشارك فيها جهات رسمية وتشريعية مسئولة.

وقد أكدت تلك النتيجة ما جاءت به دراسة[23] O.Fadairo, A.Fadiro, Aminu (2014) من خلال تحليل مضمون قضايا الفساد بأشهر الصحف النيجيرية وهي Tribune, Nation, Guardian منذ عام 2006 وحتى عام2010 والتي بلغت 913 موضوعًا، وتوصلت إلي تقدم موضوعات الفساد السياسي والقطاع الحكومي بصحف الدراسة، تليها قضايا الاتصالات والبنوك، في حين جاءت قضايا القطاع الزراعي والنقل والطاقة في الترتيب الأخير.

واهتمت دراسة[24] Shruti Singh (2013) بالتركيز على نوعية صحفية أكثر تحديدًا و هي الصحف المحلية بالهند متمثلة في صحيفة Prabhat Khabar التي تصدر بإقليم Ranchi للتعرف على أجندة الصحيفة في الاهتمام بالقضايا العامة وترتيب الاهتمام بقضايا الفساد بها، والتي وجدت من خلال تحليل 6440 موضوعًا صحفيًا اهتمام الصحيفة بالقضايا المحلية أكثر من الموضوعات القومية بالهند ، وجاء اهتمام الصحيفة بقضايا الجريمة في المقام الأول في حين جاءت قضايا الفساد في الترتيب الرابع، ومن أهمها قضية Nermal Baba والتي تسببت في إغلاق الصحيفة لمدة أسبوع.

على خلاف ذلك أثبتت دراسة محمود جمال سيد[25] (2011) التي اهتمت بتحليل قضايا الفساد بالصحف الإقليمية بشمال الصعيد، أن نسبة الموضوعات التي تناولت الفساد بالحضر أكثر من تلك المتعلقة بالريف بالرغم من أن الصحف والبرامج موضع التحليل إقليمية، كما أثبتت أن التحقيق الصحفي من أكثر الأشكال الصحفية استخدامًا في تناول مواد الفساد يليه الخبر الصحفي، وفي نفس العام يبدأ الاهتمام بدراسة مجالات محددة من الفساد بالصحف المصرية، حيث أصبحت قضايا الفساد مألوفة وأصبح الاتجاه للتخصص لبحث أسباب وعوامل ظهور كل نوع وكيفية تناول وعرض الصحف له، فنجد دراسة غادة موسى صقر[26] (2011) التي تناولت صحف الأهرام، الوفد، واليوم السابع، وتوصلت إلى اتفاق صحيفتي الوفد واليوم السابع في رؤيتهما لعوامل الفساد المؤسسي في مصر والتي من أهمها غياب الديمقراطية، وعدم تداول السلطة، ووجود نظام حكومي شمولى، واستغلال نفوذ كبار المسئولين وجاء في نهاية العوامل سهولة الإفلات من العقاب وفساد العملية الانتخابية،

في حين رأت صحيفة الأهرام أن أهم عوامل الفساد المؤسسي فى مصر عدم تطبيق القوانين، والخلل الإداري والتجاوزات في بعض المؤسسات، وذكاء المنحرفين وتدهور مستوى بعض القيادات، واتفقت صحف الدراسة حول أهم قضايا الفساد المؤسسي في مصر والتي تمثلت في قضية إهدار المال العام، يليها غياب العدالة الاجتماعية، وضعف قيم الانتماء الوطني وضعف هيبة القانون، ثم الفقر وضعف الأجور وارتفاع الأسعار، وهي بذلك تؤكد ما جاء بدراسة عيسى عبد الباقي موسى[27] (2004) التي اهتمت بتحليل عينة من المضامين الصحفية عن قضايا الفساد التي نُشرت في صحف الأهرام والوفد والأسبوع، وجاءت قضية الاستيلاء على المال العام في مقدمة قضايا الفساد التي اهتمت بها صحف الدراسة يليها الرشوة ثم التهرب الجمركي. واكدت كذلك نفس النتيجة ما جاء بدراسة ثروت فتحي (2004)[28] التي اهتمت بتحليل مضمون عينة من الكاريكاتور بصحف الأهرام، الأخبار، الأحرار، العرب، الأسبوع، والأهالي في الفترة من نوفمبر 2001 إلى يوليو 2004 وتوصلت إلى أن أهم قضايا الفساد التي تناولها الكاريكاتور في صحف الدراسة كانت نهب أموال البنوك والفقر وارتفاع الأسعار وتقيد حرية الصحافة، والفساد في الإدارة المحلية، وفساد رجال الأعمال وقطاعات الوزارات. واهتمت كذلك دراسة مرعي مدكور (2003)[29] بتحليل الكاريكاتور الصحفي خلال الفترة من نوفمبر 2002 إلى يناير 2003 بصحف الأهرام، الأخبار، الجمهورية، الأحرار، الوفد ومجلة روزاليوسف وجاءت قضايا تدنى الأجور، وانتشار البطالة، وارتفاع الأسعار، وغش اللحوم وفسادها كأهم القضايا الاقتصادية التي اهتمت صحف الدراسة بعرضها، كما جاءت قضايا الرشوة، والمحسوبية، وفساد التعليم كأهم القضايا المجتمعية.

في حين عمدت دراسة عبد الله زلطة (2003)[30] إلى تحليل مضمون مجموعة من قضايا الفساد البارزة المنشورة في تلك الفترة بجريدة الأهرام عام 2002، وتوصلت إلى أن اهتمام صحيفة الأهرام جاء بقضية قطار الصعيد، يليها قضية الاستيلاء على أموال البنوك، يليها قضية مركز ابن خلدون، ثم قضية طب القصر العينى والتلاعب بنتائج بعض الفرق الدراسية. وتناولت حنان محمد سالم (2000)[31] في دراستها تحليل مضمون كيفي من منظور سوسيولوجي لنماذج من قضايا الفساد التي تم نشرها في صحف مايو، الوفد، الشعب والأهالي وهى جميعها صحف حزبية في الفترة من 1980 : 1998 إلا أنها ليست دراسة إعلامية ولكن دراسة المضمون الإعلامى جاء لتحقيق أهداف الدراسة ذات الأصول الاجتماعية، وتوصلت إلى أن قضايا الفساد التي تناولتها صحيفة مايو اعتبرت الفساد حالات فردية فهى مسئولية الأفراد

المنحرفين وحدهم، في حين أشارت صحف الأهالى، الوفد، والشعب إلى أن الفساد في المجتمع المصري يشكل ظاهرة اجتماعية واعتبرت الحكومة هي المسئولة عن هذا الفساد، وأن أهم عوامل شيوع الفساد في مصر بشكل عام ترجع إلى استبداد السلطة وغياب العدالة الاجتماعية. وتُعد دراسة أكرم فتحي إلياس (1991)[32] أقدم دراسة مصرية – على حد علم الباحثة – سعت لدراسة المضمون الإعلامي الصحفى لقضايا الفساد – بشكل غير مباشر كأحد الأدوات البحثية للدراسة– التي تم نشرها بجريدتي الأهرام والوفد في الفترة من 1974 : 1990 وتوصلت إلى أن أهم قضايا الفساد التي برزت في تلك الفترة تمثلت في الرشوة التي قاربت ثلث قضايا العينة خاصة في قطاع الإسكان والمرافق، يليها تسهيل الاستيلاء على الأموال العامة بقطاع البنوك.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت اعتماد الجمهور على الصحف لتنمية الوعي بقضايا المجتمع

اهتمت العديد من الدراسات بالتعرف على دور الصحف بشقيها المطبوع والإلكتروني في تنمية وعي الجمهور بشكل عام وبقضايا المجتمع وقضايا الفساد على وجه التحديد فنجد دراسة هبة شفيق(2018)[33] من الدراسات التي أكدت استمرار اهتمام الجمهور بقراءة الصحف المطبوعة واهتمامه بمتابعة قضايا ومشكلات المجتمع التي تعالجها التحقيقات الصحفية، وجاء الملف الصحي في مقدمة القضايا التي يهتم بمتابعة التحقيقات المتعلقة، بها يليها قضايا الإرهاب، ثم التعليم، وقضايا الفساد. وتوصلت دراسة رباب رأفت (2013)[34] إلى تفضيل اعتماد الشباب على الصحف الخاصة وذلك لتقديمها موضوعات صحفية لا تقدمها نظيرتها القومية والحزبية، والرغبة في التعرف على حقيقة الأحداث وتكوين رأى متوازن عنها، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة دالة بين تعرض الشباب للصحف القومية وتكوين اتجاه سلبى نحو قضايا الفساد في المجتمع في حين لم تنجح الصحف الخاصة في بناء هذه العلاقة. واتجهت دراسة محمد معوض إبراهيم (2012)[35] لدراسة العلاقة بين تعرض الشباب لمواقع الصحف الإلكترونية وإلمامهم بقضايا الفساد بالمجتمع وتوصلت إلى أن المبحوثين مرتفعي مستوى الثقة بالمعلومات المقدمة بالصحف الإلكترونية هم أكثر اعتمادًا على تلك المواقع في الحصول على المعلومات عن قضايا الفساد بالمجتمع، والأفراد ذوى مستوى الثقة الأقل في الصحف الإلكترونية هم الأكثر تأثرًا سلوكيًا من غيرهم من المبحوثين، فى حين ركزت دراسة فاتن عبدالرحمن (2012)[36] على متابعة الشباب لقضايا الفساد من خلال التحقيقات الاستقصائية بالصحف الإلكترونية، والتي وجدت ارتفاع نسبة حرص الشباب على متابعة قضايا الفساد من خلال

التحقيقات الاستقصائية بالصحف الإلكترونية، كما ارتفعت نسبة درجة رضاهم عن مستوى التحقيقات الاستقصائية التي تناولت الفساد بتلك الصحف الإلكترونية، وأثبت وجود علاقة دالة إحصائيًا بين دوافع تعرض الشباب للتحقيقات الاستقصائية بالصحف الإلكترونية وبين اتجاهاتهم نحو قضايا الفساد. ومع تصاعد أحداث 25 يناير 2011 أصبح المجال خصباً لدراسة قضايا الفساد وربطها بالأحداث فنجد دراسة محمد أبو العلا (2011) [37] والتي توصلت إلى أن برامج التليفزيون «التوك شو» تُعد أول مصدر لتكوين الرأي العام لاتجاهاته نحو قضايا الفساد في مصر، يليها الصحف، ثم الانترنت، ومن وجه نظر الجمهور فإن الفساد تضمن كافة مجالات المجتمع المصري (الإعلامي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي)، ويعتبر الفساد السياسي هو المسئول الأول عن وجود العديد من الظواهر السلبية التي يعانى منها المجتمع مثل انتشار الرشاوي والمحسوبية، وتقديم المصالح الشخصية على المصلحة العامة والاحتكار. في حين تقدمت قضية الرشوة كافة قضايا الفساد من وجهة نظر الجمهور بدراسة محمود جمال سيد (2011)، كما أرجع معظم أفراد العينة أسباب الفساد إلى تدني الرواتب والأجور، كذلك عدم قيام مجلسى الشعب والشورى بدورهم الرقابى على الأجهزة المختلفة، وتقاعس الجهات الرقابية عن القيام بدورها.

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت القائم بالاتصال وتغطية قضايا الفساد بالصحف

اهتمت العديد من الدراسات الاجنبية بالبحث في العقبات التي تواجهه الصحفيين المنقبين عن الفساد فقد وجدت دراسة[38] OECD (2018) التي طبقت علي 101 صحفيًا استقصائيًا من خلال عضويتهم بمنظمات مكافحة الفساد العالمية شملت GIJN – OCCRP – ICIJ يعملون لصالح مؤسسات صحفية خاصة أن من أهم العقبات التي تواجههم أثناء التحقيق بقضايا الفساد؛ سرية الإجراءات القانونية، عدم وجود حرية كافية للحصول علي المعلومات، يلى ذلك عدم رغبة تعاون المسئولين مع الصحفيين، ثم التشهير بالصحفيين وملاحقاتهم القانونية، وجاءت فلندا في مقدمة الدول التي يتوفر بها مناخ يسمح بمحاربة الفساد يليها هولندا ثم النرويج في حين جاءت تركيا في نهاية الترتيب. وجاء بدراسة[93] Matteo Gerli (2018) كما للجوانب السياسية والاقتصادية من آثار سلبية علي دور الصحفيين العاملين بقضايا الفساد وطبقت الدراسة في عدد من الدول شملت إيطاليا والمجر ورومانيا، ويري الصحفيون محل الدراسة أن بعض الناشرين وبعض رجال الأعمال ورجال السياسية

قد يشكلون عقبة أمام استمرار التحقيق ببعض قضايا الفساد من خلال الضغط علي الرؤساء بصالات التحرير، ومنع الاستثمارات الإعلانية التي تُعد مصدرًا أساسيًا لعمل الصحفية. كما توصلت دراسة[40] George Mwita (2018) إلى أن محاربة الصحفيين للفساد في تنزانيا تواجهها العديد من الصعوبات في مقدمتها الخطف والتعذيب وكذلك القتل من قِبل الأطراف المتورطة في قضايا الفساد. والواقع العربي ليس بعيدًا عن هذه الحقائق فنجد دراسة (2013) كشفت عن وجود إجماعًا بين الصحفيين الاستقصائيين بمصر حول التأثيرات السلبية للقوانين المنظمة للعمل الصحفي التي تقف عائقًا أمام الصحفي الاستقصائي في جميع مراحل تنفيذ تحقيقاته لمحاربة قضايا الفساد، وأن المناخ السياسي كذلك لا يدعم الصحافة الاستقصائية، حيث يتدخل رأس المال السياسي في شكل إعلانات الصحف سواء الحكومية أو الخاصة، إضافة إلى تأثير الانتماءات الإيدلوجية والحزبية على الصحف الحزبية. وتؤكد نتائج دراسة عبد الله محمود المجالي (2012)[41] على موافقة الصحفيين العاملين في مجال محاربة قضايا الفساد بالمجتمع على مجموعة الصعاب والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الاردنيون المنقبون عن الفساد والتي تشمل كذلك القوانين المنظمة وتدخل مصالح رجال الأعمال.

في حين جاءت بعض الدراسات مثل دراسة[42] Martin Hala Devid Bandurski (2012) بنتائج مختلفة فنجد أن الضغط المستمر من جانب الأجهزة الحكومية بالصين جاء بنتيجة عكسية، فلم يمنع أو يحد من دور الصحفيين في محاربة الفساد، بل ساهم في ازدهارها وتطورها، فقد أظهر الصحفيون الصينيون شجاعة واستعدادًا كبيرين لمحاربة وكشف الفساد بين المسئولين. يؤكد ذلك ما جاء بنتائج دراسة[43] Larry Kilman(2005) التي طبقت على أكثر المجتمعات السكانية كثافة في العالم مثل الصين والهند والتي وجدت قبول الصحفيين للسجن والتعذيب والاغتيال في بعض الأحيان في سبيل كشف فساد جهاز الشرطة والمسئولين وسوء معاملتهم للسجناء الذي وصل إلى بيعهم كالرقيق في بعض سجون الصين، ووجدوا في وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت متنفسًا بعيدًا عن مصادرة أعداد الصحف.

وفي أوغندا أكدت دراسة[44] Monico Nogra (2009) أن من أهم صعوبات كشف الصحفيين لقضايا الفساد النظام الحاكم ومحاصرته للصحفيين من خلال قانون العقوبات، فهو قد يلجأ إلى معاقبة الصحيفة بالوقف والمصادرة، وحتي مع وجود هامش من الحرية أتاحها النظام الأوغندي مؤخرًا، إلا أن هناك بعض

القضايا الشائكة التي لا يمكن الخوض فيها كوجود فساد بالجيش. وقد يساعد اهتمام الجمهور بمعرفة أخبار قضايا فساد المسئولين الصحفيين على اجتياز هذه الصعاب وقبول المخاطرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

– اهتمت الدراسات السابقة بمحاولة رسم صورة لأهم قضايا الفساد بالإعلام المصري وركزت معظمها على الصحف (مضمون تحريري – رسوم كاريكاتور) وتوصلت جميعها إلى أن أهم هذه القضايا تتمثل في نهب المال العام، والاستيلاء على قروض البنوك، والرشوة، والتهرب الجمركي والفقر، والبطالة، لذا فقد نجحت تلك الدراسات والبحوث في رسم تلك الصورة بوضوح.

– شملت الصحف التي خضعت للدراسة كل اتجاهات الصحف المطبوعة (قومية، حزبية، خاصة) وتناول بعضها الصحف الإلكترونية.

– اهتمت الدراسات والبحوث السابقة بدراسة الجمهور بفئات محددة دون غيرها تمثلت في الصفوة والشباب، كما اهتم بعضها بالجمهور المحلي دون الاهتمام بدراسة الجمهور العام خاصة بالعاصمة والتي تعد أكثر المدن أهمية وكثافه سكانية.

– لم تسع أيٌ من الدراسات السابقة إلى محاولة عمل مقياس للتعرف على طبيعة وحقيقة المستوى المعرفي لدي الجمهور حول أهم قضايا الفساد التي تناولتها الصحف.

– جاء اهتمام الدراسات الأجنبية أكبر من الدراسات العربية فيما يتعلق بدراسة القائم بالاتصال والعوائق التي تقف في سبيل قيامه بمحاربة الفساد بالمجتمع.

نتائج الدراسة:
أولاً: سمات عينة الدراسة

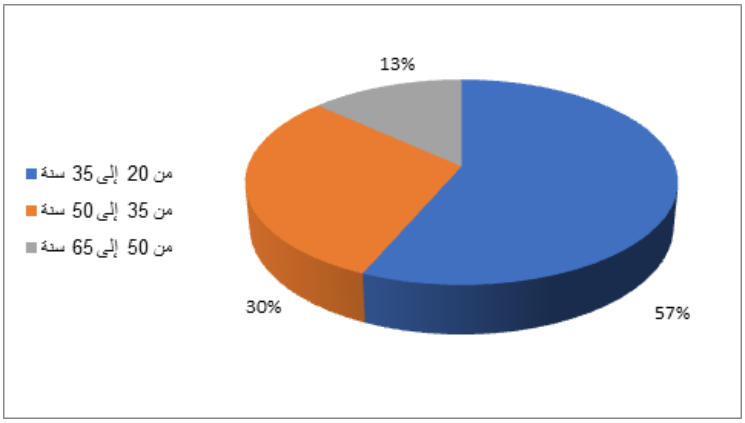

شكل رقم (1)
توزيع عينة الدراسة وفقًا للمرحلة العمرية

يتضح من خلال الشكل السابق ارتفاع نسبة القراء عينة الدراسة بالمرحلة العمرية الصغيرة من 20 :35 والتي تجاوزت نصف العينة بنسبة 57%، في حين انخفضت نسبة المرحلة العمرية الأكبر من 65:50 والتي بلغت 13%. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (راللا عبد الوهاب-2017) [54] من نتائج؛ فقد جاءت المرحلة العمرية من 35:18 في المرتبة الأولى لمتابعة الصحف المطبوعة، وتُعد هذه النتيجة جديدة ومختلفة؛ حيث كان الأمر لفترة هو اهتمام الفئات العمرية الأكبر بالقراءة وفقًا للعديد من نتائج الدراسات، ولكن قد يرجع ذلك إلى انجذاب الفئات العمرية الأكبر لمتابعة مواقع التواصل الاجتماعي وانصرافهم عن متابعة الصحف. حيث جاء في تقرير الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أن أكثر من نصف الشعب المصري يتمتع بحسابات نشطة على مواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أسمائها [64]

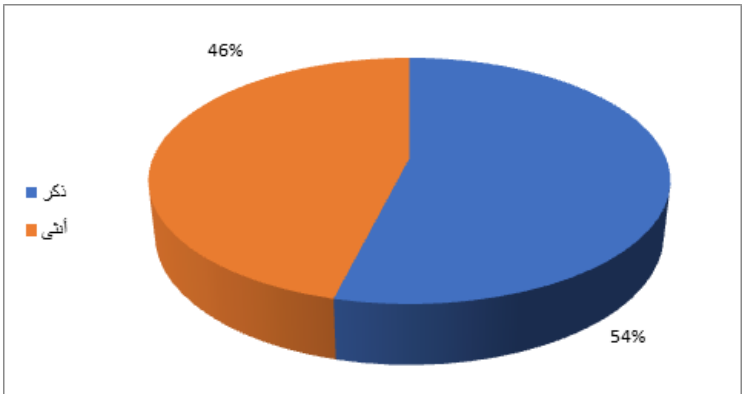

شكل رقم (2)
توزيع عينة الدراسة وفقًا للنوع

يتضح من الشكل السابق تفوق نسبة الذكور بعينة الدراسة ممن يتابعون قراءة الصحف المطبوعة والتي بلغت 54% في مقابل 46% للإناث وهو فارق بسيط، وتلاحظ الباحثة تكرار هذا الفارق في معظم الدراسات تارة لصالح الذكور وتارة أخرى لصالح الإناث، إلا أنه يظل فارقًا بسيطًا لا يتجاوز 10% على الأكثر، إلا أن هذه النسبة تكاد تتوافق مع أخر نسبة موضحة لتعداد الذكور51.6% مقارنة بالإناث48.4% وفقاً لتقرير الجهاز المصري المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام2018/2017[74]

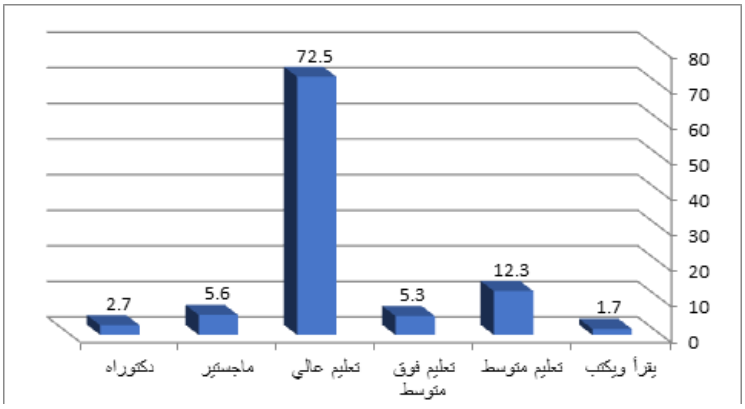

شكل رقم (3)
توزيع عينة الدراسة وفقًا للمستوى التعليمي

يتضح من الشكل السابق ارتفاع نسبة القراء المتابعين للصحف المصرية المطبوعة من أصحاب المؤهلات الجامعية التي قربت نسبتهم ثلثي العينة بنسبة 72.5%، تلاها وبفارق كبير أصحاب الشهادات المتوسطة بنسبة 12.3%، في حين تساوت نسبة حملة الماجيستير مع نظيرتها من أصحاب التعليم فوق المتوسط وبلغت 5.6% و 5.3% على التوالي، وجاء في الترتيب الأخير من يقرأ ويكتب بنسبة 1.7%.

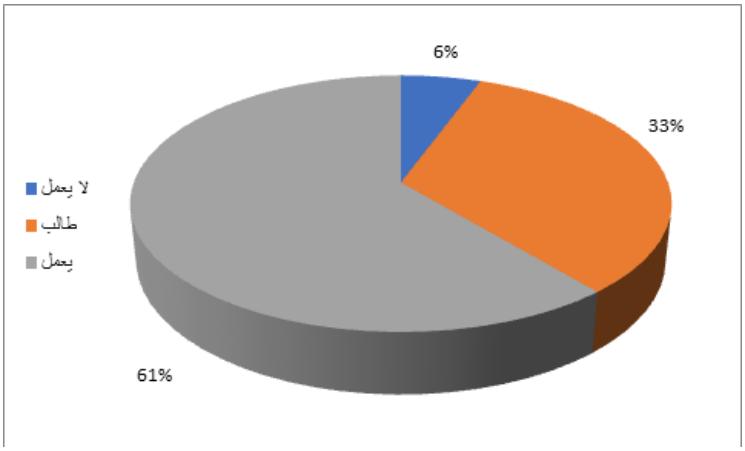

شكل رقم (4)
توزيع عينة الدراسة وفقًا لطبيعة العمل

يتضح من خلال الشكل السابق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تعمل بمهن مختلفة وبلغت نسبتهم 61%، يليها نسبة الطلاب والتي بلغت 33%، في حين جاء نسبة غير العاملين في الترتيب الأخير وبلغت 6%. وتري الباحثة انها قد تكون نتيجة منطقية نظرًا لأن متابعة قراءة الصحف تتطلب تخصيص قدرًا ماديًا يوميًا أو شهريًا لشراء الصحيفة مما يتبعه ضرورة توفر مصدر مالي ثابت.

ثانيًا: نتائج الأسئلة العامة بالاستبيان

جدول رقم (1)

مدى حرص عينة الدراسة على قراءة الصحف اليومية

معدل التعرض	ك	٪
يوميا	176	42.5
العدد الأسبوعي فقط	30	7.2
وفقا للظروف	196	47.3
أخرى تذكر	12	2.9
الاجمالي	414	100.0

يتضح من بيانات الجدول السابق عدم انتظام ما يقارب من نصف العينة في قراءة الصحف المصرية اليومية المطبوعة؛ اذ جاءت فئة من يقرأ الصحف وفقًا للظروف في الترتيب الأول بنسبة 47.3%، يليها بفارق بسيط من يحرص على قراءة الصحف يوميًا بنسبة 42.5%، في حين يكتفي 7.2% بمتابعة العدد الأسبوعي فقط. وتتشابه هذه النتيجة إلى حد كبير مع نتائج دراسة (منى عبدالوهاب-2009)[84] والتي توصلت إلى تواضع معدلات قراءة الجمهور عينة الدراسة للصحف المصرية بوجه عام، كما اتفقت مع نتائج دراسة(راللا عبدالوهاب-2017)[94] التي تفوقت بها نسبة من يتابعون قراءة الصحف (أحياناً) ثم وبفارق واضح فئة (دائماً). في حين تختلف نتائج الدراسة الحالية بشكل جزئي مع نتائج كل من (سهام نصار-2003) [05]، (ثريا البدوي-2006)[15]، (عادل صادق-2006) [25]، (عيسى عبد الباقي-2008)[35]،(انتصار سالم-2009) [45]، (إيناس الخريبي-2011) [55]، (أماني عبد العال-2017) [65]، (هبة شفيق-2018) رغم اختلاف وتباعد الفترات الزمنية لإجراء هذه الدراسات. كما تختلف مع نتائج دراسة (عيسى عبدالباقي-2015) [75] وذلك بالرغم من اختلاف طبيعة جمهور النخبة عن عينة الدراسة الحالية. مما يؤكد حقيقة ميل جمهور وسائل الإعلام إلي الابتعاد تدريجياً عن القراءة.

جدول رقم (2)
معدل قراءة عينة الدراسة للصحف التالية

الصحيفة	معدل القراءة									
	لا أقرأها		احيانا		نادرا		بانتظام		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الاهرام	54	13.0	96	23.2	166	40.1	98	23.7	414	100.0
الأخبار	86	20.8	70	16.9	156	37.7	102	24.6	414	100.0
الجمهورية	90	21.7	126	30.4	134	32.4	64	15.5	414	100.0
الوفد	130	31.4	192	46.4	64	15.5	28	6.8	414	100.0
الشروق	118	28.5	172	41.5	82	19.8	42	10.1	414	100.0
الدستور	150	36.2	178	43.0	82	19.8	4	1.0	414	100.0
المصري اليوم	56	13.5	68	16.4	174	42.0	116	28.0	414	100.0
اليوم السابع	74	17.9	82	19.8	142	34.3	116	28.0	414	100.0
الوطن	88	21.3	148	35.7	100	24.2	78	18.8	414	100.0

يتضح من بيانات الجدول السابق: تقارب نسب قراءة العينة لكل من صحيفة الأهرام وصحيفة المصري اليوم والتي بلغت نسبة قُرائها 87%، و86.5% علي التوالي، ثم وبفارق بسيط صحيفة اليوم السابع بنسبة82.1%’، في حين جاءت جريدة الدستور في الترتيب الأخير بنسبة 63.8%. إلا أن النتائج التكرارية التفصيلية أظهرت تفوق كل من اليوم السابع والمصري اليوم في معدل قراءتها بانتظام بنسبة 28% لكل منهما، يليها بفارق بسيط من يتابع صحيفة أخبار اليوم بانتظام بنسبة 24.6% في مقابل 23.7% يتابعون جريدة الأهرام كذلك بانتظام، مما يوضح تفوق الصحف الخاصة على غيرها من الصحف. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة(عيسى عبد الباقي-2015) التي أكدت تفوق الصحف المصرية الخاصة كأهم صحف يفضل قراءتها جمهور النخبة المصرية ، يليها الصحف القومية ثم الصحف الحزبية. كما تتفق كذلك مع نتائج (غادة صقر-2012) التى وجدت تفضيل الصفوة بالمجتمع المصري للصحف الخاصة في زيادة معارفهم عن قضايا الإصلاح السياسي بعد ثورة 25يناير. في حين تختلف مع نتائج(منى عبدالوهاب-2009) والتي أكدت تفوق الصحف القومية في اعتماد القراء عليها لزيادة وعيهم بحقوق المستهلك المصري، يليها وبفارق واضح الصحف الخاصة، كما تختلف كذلك مع نتائج(هبة شفيق-2018) والتي أثبتت تفوق اعتماد القراء على الصحف القومية

للحصول على المعلومات حول قضايا المجتمع ومشكلاته أكثر من نظيرتها الخاصة ولكن بنسبة ضئيلة. مما يؤكد أن التنافس بين الصحف القومية والخاصة لم يحسم بعد، وما يزال هناك تأرجح في كفة كل منهما فنجد تفوقًا لصالح الصحف القومية في بعض الأحيان ولصالح الصحف الخاصة أحيانًا أخريًا.

جدول رقم (3)

أهم سمات الصحف المصرية التي تجذب قراءها

الصحف	قومية		حزبية		خاصة	
السمة	ك	%	ك	%	ك	%
المصداقية والشفافية	184	44.4	20	4.8	210	50.7
السرعة والسبق	137	33.1	34	8.2	243	58.7
الحيادية والموضوعية	145	35.0	55	13.3	214	51.7
تكشف الفساد بالمجتمع	96	23.2	68	16.4	250	60.4
شمول التغطية الصحفية	209	50.5	39	9.4	166	40.1
توضح وجهة نظر الحكومة	344	83.1	27	6.5	43	10.4
أحد أجهزة الرقابة على الحكومة	136	32.9	128	30.9	150	36.2
لها سياسة تحريرية واضحة	233	56.3	99	23.9	82	19.8
تنوع الموضوعات والمجالات	192	46.4	52	12.6	170	41.1
يكتب بها كبار الكتاب والصحفيين	334	80.7	15	3.6	65	15.7
سمات أخرى تذكر	4	1.0	2	.5	6	1.4

يتضح من بيانات الجدول السابق: **بالنسبة (للصحف القومية)** تفوقت الصحف القومية من وجهة نظر القُراء عينة الدراسة على غيرها من الصحف الخاصة والحزبية في بعض السمات التي تجذبهم لقراءتها وهي: توضيحها لوجهة نظر الحكومة، وكذلك يكتب بها كبار الكتاب والصحفيين بنسبة83.1% لكل منهما، يليها أن لها سياسة تحريرية واضحة بنسبة 56.3%، في حين جاءت سمة سعي الجريدة لكشف الفساد في الترتيب الأخير بنسبة23.2%. **أما بالنسبة (للصحف الخاصة)** فمن أهم السمات التي تجذب القُراء عينة الدراسة لقراءتها- وذلك على عكس الصحف القومية-: جاء في الترتيب الأول كشف الفساد بالمجتمع بنسبة 60.4%، يليها السرعة وتحقيق السبق بنسبة 58.7%، ثم الحيادية والموضوعية بنسبة 51.7%، في حين جاءت سمة أنها توضح وجهة نظر الحكومة في الترتيب الأخير بنسبة10.4%.

بينما لم تُظهر الصحف الحزبية تفوقاً فى أي سمة من وجهة نظر القُراء عينة الدراسة، وجاءت أول السمات التي تجذبهم لقراءتها: أنها أحد أجهزة الرقابة على الحكومة بنسبة 30.9%، يليها أن لها سياسة تحريرية واضحة، ثم أنها تكشف الفساد بالمجتمع بنسبة 16.4%، وفي الترتيب الأخير سمة أنه يكتب بها كبار الكتاب والصحفيين بنسبة 3.6%. تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج (عيسى عبدالباقي-2015) والتى أشارت إلى تفوق السمات الإيجابية للصحف القومية عند جمهور النخبة بالمجتمع المصري وتمثلت في أنها: مُحافظة، ومُفسرة، ومسئولة، ومُتوازنة، في حين جاء في مقدمة السمات السلبية أنها خاضعة للسيطرة، وموالية للنظام السياسي. كما تفوقت الصحف الخاصة في سمات: أنها متنوعة، ومُفسرة، ومستقلة، في حين جاءت أنها مُحرضة في مقدمة السمات السلبية يليها أنها مُفرقة وغير مسئولة. بينما اتسمت انطباعات النخبة المصرية عن الصحف الحزبية بالسلبية. في حين تختلف مع نتائج دراسة(منى عبدالوهاب-2009) التي أكدت ان 63.3% من القُراء يرون أن من أهم سمات الصحف القومية أن هدفها خدمة الصالح العام واحتياجات القراء، يليها أنها لا تخضع لسيطرة رجال الأعمال والمعلنين، كما أن الصحف الحزبية تتميز بإثارة القضايا المهمة التي تهم الرأي العام، وتتسم بالمصارحة التي تفتقدها الصحف القومية، وجاء في مقدمة سمات الصحف الخاصة أنها تهتم بمشاكل القراء ثم أن لديها فرصة أكبر لتكون صادقة وموضوعية. ووفقًا لدراسة(غادة موسى-2011) جاءت سياسة الصحف القومية في معالجة قضايا الفساد تطبيقاً عمليًا للتوجه الأيديولوجي للسلطة والذي يؤكد على أمن وسلامة المجتمع ونزاهة الحكومة.

مما يعكس تراجع أداء ومصداقية الصحف الحزبية بالمجتمع المصري على اختلاف فئاته. كما تؤكد وجهة النظر السائدة عن الصحف القومية كونها لسان حال الحكومة وتعبر عن خططها وسياستها، كما أن الصحف الخاصة أكثر الصحف اهتمامًا بكشف قضايا الفساد بالمجتمع.

جدول رقم (4)

أكثر الفنون الصحفية التي تناولت قضايا الفساد بالصحف من وجهة نظر عينة الدراسة

الفنون الصحفية	ك	٪
التحقيقات	140	46.4
الأخبار	120	39.7
التقارير	19	6.3
الحوارات	19	6.3
أخرى	4	1.3
المجموع	302	100.0

يتضح من بيانات الجدول السابق: ما يلى يرى 46.4% من عينة الدراسة أن التحقيق من أكثر الفنون الصحفية التي تهتم بقضايا الفساد بالصحف المطبوعة, يليها الأخبار بنسبة 39.7%، ثم وبفارق كبير كل من التقارير والحوارات بنسبة 6.3% لكل منها، في حين جاءت باقى الفنون في الترتيب الأخير بنسبة 1.3%. و تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (محمود جمال-2011) حيث وجد ان التحقيق الصحفي أكثر الأشكال الصحفية تناولًا لقضايا الفساد بالصحف الإقليمية، يليه الخبر، ثم المقال الصحفي، كذلك دراسة (غادة موسى-2011) التي وجدت اهتمام صحيفتي الوفد واليوم السابع بمعالجة قضايا الفساد بشكل متعمق من خلال فنون التحقيق والحوارات، في حين جاء اهتمام صحيفة الأهرام بفنون الخبر والتقرير. ويُعد التحقيق الصحفي أكثر الفنون الصحفية ملائمة لتناول الموضوعات الشائكة كقضايا الفساد نظرًا للمساحة الكبيرة المخصصة له، واعتماده على الصور بنسبة كبيرة وتنوع المصادر وعمق التناول.

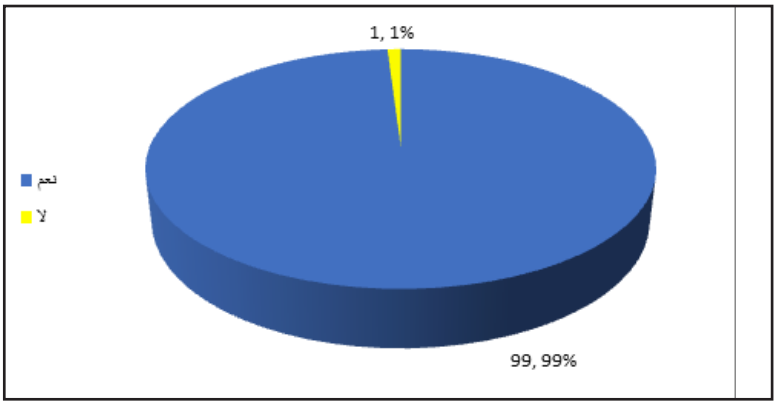

شكل رقم (5)

مدي إحساس عينة الدراسة بوجود فساد بالمجتمع

يتضح من الشكل السابق إحساس الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة بوجود فساد بالمجتمع وصلت نسبتهم إلى 99.99%. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (محمود جمال-2011) حيث وجد إجماع من أفراد العينة على وجود فساد بالمجتمع وصلت نسبتهم إلى 98.2% في حين يرى 1.2% باحتمالية وجود فساد بالمجتمع، ولم ينفي فرد واحد من أفراد العينة وجود فساد بالمجتمع.

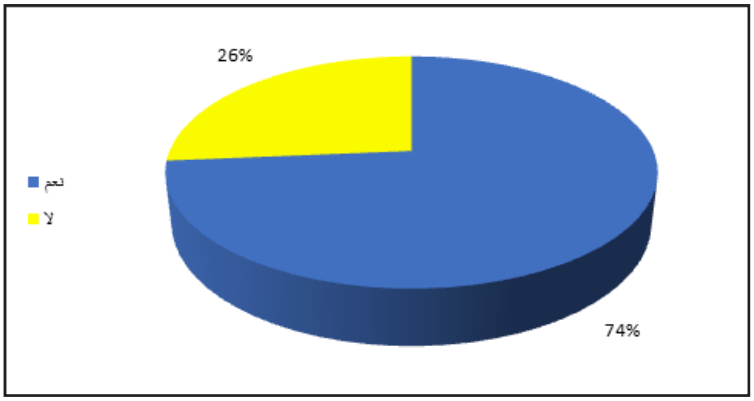

شكل رقم (6)

معدل اعتماد القراءة على الصحف للحصول على المعلومات حول قضايا فساد بالمجتمع

يتضح من الشكل السابق ارتفاع نسبة اعتماد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة كمصدر لاستقاء معلوماتهم عن قضايا الفساد والتي بلغت 74% مقارنة بباقي وسائل الاتصال. في حين توصلت دراسة محمد أبو العلا (2011) إلى أن برامج التليفزيون «التوك شو» تُعد أول مصدر لتكوين الرأي العام لاتجاهاته نحو قضايا الفساد في مصر، يليها الصحف، ثم الانترنت، كما أثبتت دراسة (هبة شفيق-2018) اعتماد الجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي في المقام الأول للحصول على المعلومات حول قضايا المجتمع ومشكلاته، يليها القنوات الفضائية.

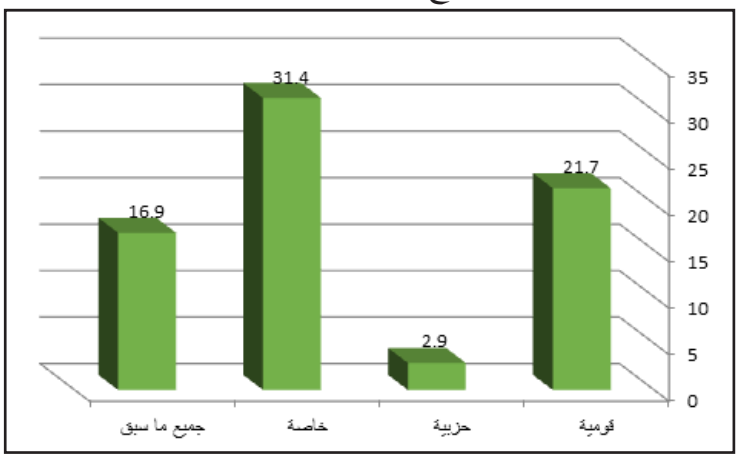

شكل رقم (7)
أكثر الصحف التي تساهم في تنمية الوعي بقضايا الفساد

يتضح من الشكل السابق ارتفاع نسبة اعتماد أفراد عينة الدراسة لاستقاء معلوماتهم عن قضايا الفساد بالمجتمع بنسبة أكبر من خلال مطالعة الصحف الخاصة والتي بلغت 31.4%، تليها الصحف القومية بنسبة 21.7%، في حين يفضل 16.9% الاعتماد على مطالعة جميع أنواع الصحف، وجاءت مطالعة الصحف الحزبية في الترتيب الأخير من الاعتماد بنسبة 2.9%. وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (هبة شفيق-2018) التي توصلت إلى تفوق اعتماد القراء على الصحف القومية ثم الصحف الخاصة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة سياسة ورؤية الصحف لقضايا الفساد بالمجتمع وخصوصية الدراسة الحالية التي تهتم بدراسة قضايا الفساد تحديدًا والتي تهتم بعرضها الصحف الخاصة وفقًا لنتائج الدراسة الحالية، في حين جاء اهتمام الصحف القومية بعرض قضايا الفساد في الترتيب الأخير.

جدول رقم (5)
ترتيب الوسائل التي يتابع أفراد العينة(غير المتابعين للصحف) من خلالها قضايا الفساد

الوسائل التي يتابع أفراد العينة من خلالها قضايا الفساد	اجمالي النسبة
القنوات التليفزيونية	57.4
مواقع الصحف الالكترونية	55.6
المواقع الإخبارية	35.2
مواقع التواصل الاجتماعي	57.4
المحطات الإذاعية	13.0
البحث عبر شبكة الانترنت	31.5

ن= 108

يتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة اعتماد أفرد عينة الدراسة من غير المتابعين للصحف والجرائد المطبوعة(108) على كل من مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات التليفزيونية الفضائية بنفس النسبة والتي بلغت 57.4% لكل منها، يليها وبفارق بسيط مواقع الصحف الإلكترونية بنسبة 55.6%، ثم المواقع الإخبارية بنسبة 35.2%، بينما جاء في الترتيب الأخير المحطات الإذاعية بنسبة 13%.

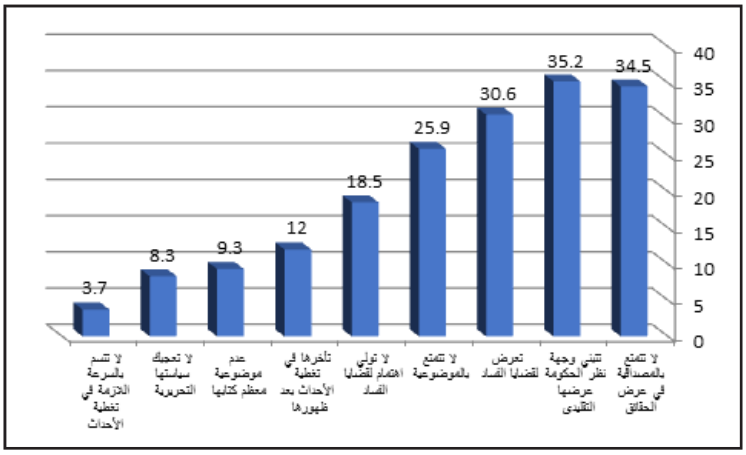

ن= 108

شكل رقم (8)
أسباب ابتعاد عينة الدراسة عن الاعتماد على الصحف في متابعة قضايا الفساد

يتضح من بيانات الشكل السابق ما يلى: أنه يأتي في مقدمة أسباب ابتعاد 26%من عينة الدراسة غير المتابعين للصحف عن الاعتماد عليها لاستقاء معلوماتهم عن قضايا الفساد: أنها لا تتمتع بالمصداقية في تغطية الأحداث بنسبة43.5%، يليها انها تتبنى وجهة نظر الحكومة بنسبة 35.2%، ثم عرضها التقليدي لقضايا الفساد بنسبة 30.6%، وجاء في الترتيب الأخير أنها لا تتسم بالسرعة اللازمة في تغطية الأحداث بنسبة 3.7%. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (ماري منصور-2013) [58] من التأثير السلبي لمعالجات الصحف لأحداث ثورة 25يناير على انطباعات الجمهور عن الصحافة والصحفيين المصريين، كذلك نتائج دراسة (عيسى عبد الباقي-2015) [59] حيث أوضحت أن التأثيرات التي أحدثتها المعالجة الإعلامية بالصحف المصرية للموجة الثورية في 30 يونية على تشكيل اتجاهات النخبة عن الصحافة والصحفيين المصريين جاءت في مجملها سلبية بنسبة .49.2% كل ذلك يجعل وضع الصحف المطبوعة مهددًا بشكل كبير مما يستوجب معه إعادة النظر في طريقة تناولها وعرضها للأحداث فيما يتناسب وتحديات الوسائل الجديدة.

جدول رقم (6)

ترتيب عينة الدراسة لأبرز مجالات الفساد بالمجتمع

رأي العينة / مجال الفساد	الترتيب الأول		الترتيب الثاني		الترتيب الثالث		الترتيب الرابع		الترتيب الخامس		الترتيب السادس		الترتيب السابع		الترتيب الثامن		المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الفساد القضائي	10	3.3	17	5.6	57	18.9	46	15.2	45	14.9	33	10.9	51	16.9	24	7.9	4.89	61%	4
الفساد المالي	7	2.3	–	–	2	0.7	28	9.3	37	12.3	45	14.9	37	12.3	68	22.5	3.07	38%	7
الفساد الأخلاقي	–	–	4	1.3	10	3.3	7	2.3	30	8.8	23	7.6	51	16.8	50	16.6	2.54	32%	8
الفساد السياسي	--	–	11	3.6	18	6.0	22	7.3	13	4.3	75	24.8	73	24.2	37	12.3	3.5	44%	6
الفساد الإداري.	–	–	25	8.3	37	12.3	40	13.2	41	13.6	29	9.6	38	12.6	57	12.9	4.25	53%	5
الفساد التجاري	--	--	44	14.6	49	16.2	46	15.2	51	16.9	35	11.6	36	11.9	31	10.3	5.12	64%	2
الفساد الأمني والعسكري	2	0.7	97	32.1	29	9.6	25	8,3	12	4,0	9	3.0	23	7.6	90	29.8	4.99	62%	3
الفساد الإعلامي	4	1.3	58	19.2	32	10.6	35	11.6	42	13.9	79	26.2	27	8.9	25	8.3	5.27	66%	1

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن الفساد الإعلامي يأتي في مقدمة مجالات الفساد التي يلاحظها الأفراد عينة الدراسة بالمجتمع وذلك بوزن نسبي66%، يليه الفساد التجاري بوزن نسبي 64%، ثم الفساد الأمني بوزن نسبي 62%، في حين جاء الفساد الأخلاقي في الترتيب الأخير بوزن نسبي32%. في حين جاء الفساد القضائي في الترتيب الأول من وجهة نظر 3.3% من عينة الدراسة، يليه وبفارق بسيط الفساد المالي بنسبة2.3%. وتختلف رؤية جمهور قراء الدراسة الحالية مع

اهتمامات التغطية الصحفية لقضايا الفساد بالصحف المصرية حيث أكدت نتائج تحليل مضمون كل من (عبدالله زلطة-2002) [60] ، ودراسة(ثروت فتحي-2004) [61] ودراسة(عيسى عبد الباقي-2004) [62] ، ودراسة (غادة موسى-2011) [63] أن الاستيلاء على المال العام وإهداره جاء في الترتيب الأول بالنسبة لقضايا الفساد التي تناولتها الصحف المصرية. كذلك دراسة (محمود جمال-2011) [64] التي توصلت إلى اهتمام الصحف الإقليمية بالصعيد بتناول قضايا الفساد الإداري في الترتيب الأول، يليه الفساد الاجتماعي، ثم الفساد الأخلاقي، كما توصلت (أميرة ناجي،2017) [65] في دراستها للتحقيقات الاستقصائية بعينة من الصحف المصرية والأمريكية إلى ارتفاع نسبة الاهتمام بقضايا الفساد الاقتصادي والسياسي. مما يؤكد اختلاف طبيعة أجندة قضايا الصحف المصرية المطبوعة عن أجندة اهتمامات الجمهور بنفس القضايا[*].

ثالثًا: نتائج مقاييس الدراسة

قامت الباحثة بتصميم أربعة مقاييس للتعرف على مدى وعي عينة الدراسة بالمقصود بكل من

(أ) مصطلح الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع

(ب) مظاهر الفساد

(ج)أسباب الفساد

(د)طرق مكافحة الفساد

وذلك من خلال تحديد درجة موافقة المبحوثين على مجموعة من العبارات –سلبية وإيجابية- كما يلي:

(أ) **وعي عينة الدراسة بمعنى الفساد:** قامت الباحثة بتصميم مقياس للتعرف على مدى وعي عينة الدراسة بمعني الفساد وأنواعه وأضراره علي المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من العبارات كما هو موضح بالجدول التالي رقم(7):

جدول رقم (7)
مقياس وعي عينة الدراسة بمعني الفساد وأنواعه وأضراره علي المجتمع

معدل الإدراك / العبارات التي توضح معنى الفساد	أوافق بشدة		أوافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة.	220	72.8	80	26.5	2	0.7	0	0	0	0	4.7219	.46	موافق بشدة
انحرافاً في الالتزام بالقواعد القانونية.	121	40.1	158	52.3	9	0.3	9	0.3	5	1.7	4.2616	.795	موافق
تُحارب الدول المتقدمة الفساد في الدول النامية.	34	11.3	46	15.2	34	11.3	139	46	49	16.2	2.5927	1.245	معارض
يقتصر الفساد علي صغار الموظفين.	37	12.3	17	5.6	13	4.3	134	44.4	101	33.4	2.1887	1.29	معارض بشدة
تُعد الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي فساد مالي.	170	56.3	118	39.1	10	3.3	4	1.3	0	0	4.5033	.630	موافق بشدة
لا يُعد تسريب المعلومات نوعاً عن الفساد.	38	12.6	46	15.2	16	5.3	110	36.4	92	30.5	2.4305	1.385	معارض

يوجد الفساد بالقطاع الحكومي فقط دون الخاص.	37	12.3	38	12.6	18	6	127	42.1	82	27.2	2.4073	1.33	معارض
الحكم الشمولي أبرز سمات الفساد السياسي.	134	44.4	130	43	26	8.6	10	3.3	2	0.7	4.2715	806.	موافق
اختفاء الطبقة المتوسط أبرز الآثار الاجتماعية للفساد.	144	47.7	127	42.1	11	3.6	13	4.3	7	2.3	4.2848	903.	موافق
لا يُعد احترام مواعيد العمل فساد أخلاقي .	70	23.2	66	21.9	19	6.3	80	26.5	67	22.2	2.9735	1.518	معارض
تمثل البطالة أهم الآثار الاقتصادية للفساد.	159	52.6	114	37.7	21	7.0	6	2	2	0.7	4.3974	761.	موافق بشدة

يتضح من بيانات الجدول السابق: ارتفاع نسبة وعي عينة الدراسة بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع حيث جاءت درجة موافقتهم على العبارات الصحيحة ما بين موافق وموافق بشدة بنسب متساوية وهي العبارات (1- 2-5-8- 9-11)، كما جاءت درجة معارضتهم على العبارات الخاطئة ما بين معارض ومعارض بشدة وهي العبارات(3-4-6-7-10)، مما يعكس الفهم الصحيح لمعنى الفساد والقدرة على التميز بين أنواعه والتعرف على أضراره بالمجتمع.

في مقدمة العبارات التي جاءت درجة الموافقة عليها بشدة وتشرح معنى الفساد عبارة « الفساد هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة» بمتوسط (4.7219)، ومن العبارات التي تشير إلي مجالات الفساد عبارة: « يشمل الفساد المالي الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي» بمتوسط (4.5033)، ومن العبارات التي توضح أثار الفساد بالمجتمع عبارة: « تمثل البطالة أهم الآثار الاقتصادية للفساد» بمتوسط (4.3974).

وتتفق هذه النتيجة مع ما أثبتته دراسة (فاتن عبدالرحمن-2012) [66] التي توصلت إلى أن 94% من الشباب عينة الدراسة قد زادت معارفهم حول قضايا الفساد نتيجة متابعتهم للتحقيقات الاستقصائية من خلال المواقع الإلكترونية للصحف المصرية، تلاها تزويدهم بخلفيات عن قضايا الفساد، ثم إدراك حجم الفساد في مصر. وتختلف هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (منى عبد الوهاب-2009) [76] حيث أوضحت وجود اتجاهات سلبية قوية لدى المبحوثين نحو دور الصحافة في نشر الوعي بحقوق المستهلك المصري حيث ترى أكثر من نصف العينة 56% عدم اهتمام الصحافة المصرية بالمشكلات التي يتعرضون لها ومساعدتهم على إيجاد حلول لهذه المشكلات.

(ب) وعي العينة بمظاهر الفساد بالمجتمع: وذلك من خلال تحديد درجة موافقة المبحوثين على مجموعة من العبارات التي توضح هذه المظاهر كما هو موضح بالجدول التالي رقم(8):

جدول رقم (8)
وعي عينة الدراسة بمظاهر الفساد الموجود في المجتمع

معدل الإدراك	أوافق بشدة		أوافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي
العبارة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الرشوة	180	59.6	37	12.3	0	0	21	7	64	21.2	3.82	1.66	موافق بشدة
الوساطة في شغل الوظائف	153	50.7	64	21.2	8	2.6	40	13.2	37	12.3	3.85	1.47	موافق بشدة
سرقة المال العام	164	54.3	44	14.6	6	2	30	9.9	58	19.2	3.75	1.62	موافق بشدة
الغش	140	46.4	64	21.2	8	2.6	44	14.6	46	15.2	3.69	1.53	موافق بشدة
التزوير	138	45.7	68	22.5	6	2	38	12.6	52	17.2	3.67	1.56	موافق بشدة
التهرب الضريبي	127	42.1	79	26.2	12	4	40	13.2	44	14.6	3.68	1.485	موافق بشدة
عدم احترام مواعيد العمل.	128	42.4	69	22.8	20	6.6	53	17.5	32	10.6	3.69	1.434	موافق بشدة
التعود على الرشوة .	132	43.7	79	26.2	0	0	38	12.6	53	17.5	3.66	1.553	موافق بشدة
وجود علاقة بين رجال السياسة ورجال الأعمال	139	46	62	20.5	31	10.3	44	16.4	26	9.6	3.81	1.375	موافق بشدة

يتضح من بيانات الجدول السابق: ارتفاع وعي الأفراد عينة الدراسة بمظاهر الفساد على اختلافها بالمجتمع والتي جاءت درجة الموافقة علي وجودها جميعها بدرجة موافق جدًا وفي مقدمتها «الوساطة في شغل الوظائف» بمتوسط (3.8477)، يليها بفارق بسيط «الرشوة» بكل أشكالها بمتوسط حسابي(3.8212%)، ثم «وجود علاقة بين رجال السياسة ورجال الأعمال» بمتوسط حسابي (3.8079%). يتفق ذلك مع نتائج دراسة(غادة موسى-2011)[86] التي توصلت إلى أن أهم عوامل الفساد في مصر تتمثل في الرشوة والمحسوبية والوساطة وتزاوج المال بالسلطة.

(جـ) وعي عينة الدراسة بأسباب الفساد: وذلك من خلال تحديد درجة موافقة المبحوثين على مجموعة من العبارات التي توضح هذه الأسباب والتي يتعلق بعضها بالفرد نفسه، وأخرى لها علاقة بالمجتمع المحيط بالأفراد كما هو موضح بالجدول التالي رقم(9):

جدول رقم (9)

وعي عينة الدراسة بأسباب وجود الفساد الموجود في المجتمع

معدل الإدراك	أوافق بشدة		أوافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي
العبارة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
خلل في الشخص الفاسد نفسه.	63	20.9	213	70.5	16	5.3	8	2.6	2	0.7	4.08	.649	موافق
خلل في البيئة المحيطة.	87	28.8	179	59.3	14	4.6	20	6.6	2	0.7	4.08	.808	موافق
انخفاض أجور الموظفين.	103	34.1	132	43.7	31	10.3	36	11,9	0	0	4.00	.961	موافق
إعطاء الصلاحيات لكبار الموظفين.	101	33.4	130	43	46	15.2	23	7.6	2	0.7	4.01	.924	موافق
تخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق علي المشروعات العامة وغياب الرقابة.	147	48.7	128	42.4	15	5	10	3.3	2	0.7	4.35	.779	موافق بشدة
وسائل الإعلام وما تحمله من معلومات.	75	24.8	109	36.1	74	24.5	44	14.6	0	0	3.71	.998	موافق
الأعمال الدرامية والسينمائية.	115	38.1	137	45.4	23	7.6	23	7.6	4	1.3	4.11	.933	موافق
سلبية المواطن المصري.	120	39.7	160	53	20	6.6	2	0.7	0	0	4.32	.625	موافق

يتضح من بيانات الجدول السابق: وعي أفراد عينة الدراسة بأسباب وجود الفساد بالمجتمع حيث جاءت درجة موافقتهم على كل عبارات المقياس بنسب موافقة متساوية، والموافقة بشدة على عبارة واحدة وهي «تخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق على المشروعات العامة مع غياب الرقابة»، وجاء في مقدمة هذه العبارات «سلبية المواطن المصري نتيجة لغياب الوعي بالمسئولية نحو المجتمع بمتوسط (4.3179). يليها عبارة يرجع وجود الفساد إلى «خلل في البيئة المحيطة بالشخص الفاسد» بمتوسط (4.0894)، ثم عبارة

«يرجع إلى خلل في الشخص الفاسد نفسه» بمتوسط (4.0828) وتؤكد تلك النتيجة إحساس عينة الدراسة أن أسباب الفساد تقع على البيئة المحيطة بالشخص الفاسد وتنشئه والتي تنعكس بدورها علي معتقداته وتصرفاته.

وعي العينة بطرق مكافحة الفساد بالمجتمع: وذلك من خلال تحديد درجة موافقة المبحوثين على مجموعة من العبارات التي توضح هذه الطرق كما هو موضح بالجدول التالي رقم(10):

جدول رقم (10)

وعي عينة الدراسة بأفضل طرق مكافحة الفساد الموجود في المجتمع

معدل الإدراك	أوافق بشدة		أوافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي
العبارة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
نشر الوعي بأضرار الفساد علي الفرد والمجتمع وضرورة محاربته.	220	72.8	78	25.8	2	0.7	2	0.7	0	0	4.71	.510	موافق بشدة
معاقبة بعض كبار المخالفين.	217	71.9	81	26.8	0	0	2	0.7	2	0.7	4.69	.575	موافق بشدة
وضع نظام عادل لاختبار وتقييم أداء الموظفين.	210	69.5	86	28.5	4	1.3	0	0	2	0.7	4.66	.575	موافق بشدة
رفع مستوى الأجور.	199	65.9	91	30.1	12	4	0	0	0	0	4.62	.562	موافق بشدة
إشراك المواطنين في الرقابة وكشف قضايا الفساد.	183	60.6	95	31.5	20	6.6	4	1.3	0	0	4.51	.681	موافق بشدة
تفعيل دور منظمات العمل المدني في مكافحة الفساد.	153	50.7	122	40.4	19	6.3	8	2.6	0	0	4.39	.724	موافق بشدة
التركيز علي مكافحة الفساد في القطاع الخاص كذلك.	131	43.4	134	44.4	31	10.3	6	2	0	0	4.29	.729	موافق
تفعيل دور الإعلام في توجيه الأفراد لمحاربة الفساد.	219	72.5	81	26.8	2	0.7	0	0	0	0	4.7	.47	موافق بشدة
تفعيل الاتفاقيات الدولية التي تكافح الفساد.	145	48	123	40.7	30	9.9	3	0.7	2	0.7	4.35	.739	موافق

يتضح من بيانات الجدول السابق: ارتفاع وعي الأفراد عينة الدراسة بطرق مكافحة الفساد بالمجتمع وتأييدهم التام لتطبيقها حيث جاء متوسط درجة موافقتهم على عبارات المقياس بفئة موافق بشدة لكل العبارات باستثناء عبارتين فقط حصلت على درجة موافق، وجاء في مقدمة هذه الطرق «تفعيل دور الإعلام في توجيه الأفراد لمحاربة الفساد» بمتوسط حسابي (4.719)، يليها «نشر الوعي بأضرار الفساد علي الفرد والمجتمع وضرورة محاربته» بمتوسط حسابي(4.7086)، ثم «معاقبة بعض كبار المخالفين» بمتوسط حسابي(4.6854)، في حين جاء «التركيز علي مكافحة الفساد في القطاع الخاص كذلك» في آخر طرق مكافحة الفساد التي يرى عينة الدراسة ضرورة تطبيقها في المجتمع بمتوسط حسابي(4.2914). في حين جاء بنتائج دراسة (غادة موسى،2011) [96] أن أهم أساليب مواجهة الفساد في القطاعات المؤسسية المصرية تتمثل في تطبيق الديمقراطية، تداول السلطة، استقلال القضاء، ضمان المشاركة السياسية، ونزاهة الانتخابات، العدالة الاجتماعية، وتشديد الرقابة على البنوك، العقاب الفوري للمنحرفين، ثم تحقيق الرقابة الشعبية.

رابعًا: دراسة وعي القُراء عينة الدراسة بأهم قضايا الفساد المعاصرة:

قامت الباحثة بتصميم مجموعة من الأسئلة وإجاباتها المقترحة حول مجموعة من أشهر قضايا الفساد التي جاءت بنتائج الدراسات السابقة والتي تناولت مضمون الصحف المصرية المطبوعة بالدراسة، ليختار المبحوث من وجهة نظره من بينها الإجابات الصحيحة؛ حيث يمكن من خلال الكشف عن اجابات المبحوثين عليها التأكد من مدي صدق اعتماد عينة الدراسة على الصحف في التعرف على أهم قضايا الفساد بالمجتمع، وحرصت الباحثة على أن تشمل هذه القضايا كل المجالات السياسية والإعلامية والصحية والمعيشية وأبرز القضايا التي شغلت الرأي العام المصري علي فترات زمنية مختلفة وذلك لوجود تفاوت في أعمار عينة الدراسة، شملت القضايا (صخرة الدويقة – أكياس الدم الملوثة – شهداء الخبز – استجواب الوزراء– التوريث– تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل– التخابر مع قطر– أخونة المؤسسات الحكومية– مجزرة بورسعيد– تزوير انتخابات 2010– سرقة الآثار) والتي جاء الإجابات عليها كما هو موضح بالجدول التالي رقم(11).

جدول رقم (11)
إجابات عينة الدراسة

معدل الإجابات الصحيحة	اجابة صحيحة		اجابة خاطئة		لم يعرف		الوزن النسبي	الترتيب
القضية	ك	%	ك	%	ك	%		
صخرة الدويقة	108	35.8	189	62.6	5	1.7	36%	11
اكياس الدم الملوثة	196	64.9	102	33.8	4	1.3	65.33%	9
شهداء الخبز	209	69.2	84	27.8	9	3.0	69.66%	6
استجواب الوزراء	34	11.3	260	86.1	8	2.6	11.33%	12
قضية التوريث	268	88.7	29	9.6	5	1.7	89.33%	3
تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل	256	84.8	42	13.9	4	1.3	85.33%	4
سياسية نظام محمد مرسي	292	96.7	6	2.0	4	1.3	97.33%	1
اتهامات محمد مرسي	282	93.4	16	5.3	4	1.3	94%	2
مجزرة بورسعيد	152	50.3	146	48.3	4	1.3	50.67%	10
قضايا نظام مبارك	202	66.9	98	32.4	2	0.7	67.33%	8
تزوير انتخابات 2010	217	71.9	83	27.5	2	0.7	72.33%	5
اختفاء الاثار عقب 25 يناير	204	67.5	96	31.7	2	0.7	68%	7

يتضح من بيانات الجدول السابق: أن أكثر القضايا التي تعرف الأفراد عينة الدراسة على إجابتها اعتمادًا، على متابعة الصحف المطبوعة هي قضية « سياسة نظام الرئيس الراحل محمد مرسي» والتي تمثلت الإجابة الصحيحة في «أخونة المؤسسات الحكومية» كأحد أهم السمات التي اتصف بها نظام حكم محمد مرسي وذلك بوزن نسبي97.33%، يليها وبفارق بسيط قضية «الاتهامات الموجهة للرئيس الراحل محمد مرسي»والتي تمثلت إجابتها في «التخابر مع جهات أجنبية» بوزن نسبي 94%، ثم قضية « التوريث» والتي اتسم بها نظام حكم الرئيس الراحل محمد حسني مبارك والتي تمثلت إجابتها في «مصلحة رموز الفساد في بقاء الوضع كما هو» وذلك بوزن نسبي 89.33%، في حين جاءت أقل الإجابات الصحيحة تلك الخاصة بقضية «استجواب الوزراء 2010 « والتي تمثلت إجابتها في «وزير البترول» بوزن نسبي 11.33% ؛ حيث أجاب معظم عينة الدراسة(86.1%) بأنه وزير الكهرباء لكثرة انقطاع التيار الكهربائي في هذه الفترة إلا أن السبب وُجهه لوزارة البترول وقتها وليس الكهرباء. يتضح من إجابات ونسب الجدول السابق اتجاه اهتمام عينة الدراسة للقضايا السياسية المتعلقة بالرؤساء والحكومة.

اختبار فروض الدراسة:

الفرض الأول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على قراءة الصحف المطبوعة لاستقاء معلوماتهم عن قضايا الفساد وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

وفقًا للنوع : ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات (ذكور – إناث) تم استخدام اختبار Independent T- test لقياس الفروق بين فئتي الدراسة حول معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة, ويعرض جدول رقم (12) نتائج هذا الاختبار:

جدول (12)

اختبار ت للمقارنة بين (ذكور – إناث) حول معدل اعتماد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة

العبارات	ذكور		إناث		T test	الدلالة Sig
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
معدل اعتماد عينة الدراسة على الصحف	1.94	0.99	2.29	0.98	3.662	0.00

يتضح من الجدول السابق: أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة (ذكور – إناث) حول معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المصرية **لصالح الإناث؛** حيث إن مستوى الدلالة أقل من 0.05%، وهي دالة أو بمعنى آخر قيمة ت المحسوبة أكبر من قيمة ت الجدولية.

وفقًا لفئات العمر: ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات فئات العمر حول معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه ويعرض جدول رقم (13) نتائج هذا الاختبار:

جدول (13)
تحليل التباين لبيان مدى الاتفاق والاختلاف بين فئات العمر في معدل اعتماد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة

البعد	فئات العمر	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية Sig.
معدل اعتماد عينة الدراسة على الصحف	من 20 إلى 35 سنة	2.34	0.96	16.89	0.00
	من 36 إلى 50 سنة	1.86	1.00		
	من 51 إلى 65 سنة	1.65	0.91		

يتضح من الجدول السابق: وجود فروق معنوية بين فئات العمر حول معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة **لصالح الفئات العمرية الأصغر؛** حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أكبر من قيمة ف الجدولية.

وفقًا لمستويات التعليم: ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات فئات المستوى التعليمي حول معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه، ويعرض جدول رقم (14) نتائج هذا الاختبار.

جدول (14)
تحليل التباين لبيان مدى الاتفاق والاختلاف في معدل اعتماد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة وفقًا لمستوى التعليم

البعـد	المستوي التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية Sig.
معدل اعتماد عينة الدراسة على الصحف	يقرأ ويكتب	2.42	0.97	1.954	0.084
	تعليم متوسط	1.96	0.95		
	فوق متوسط	2.36	1.09		
	عالٍ	2.14	1.00		
	ماجيستير	1.86	1.01		
	دكتوراه	1.45	0.82		

يتضح من الجدول السابق: أنه لا توجد فروق معنوية بين فئات المستوى التعليمي حول معدلات اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة؛ حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أقل من قيمة ف الجدولية، **ونستخلص من هذا أن هناك اتفاقًا بين فئات المستوى التعليمي حول معدلات**

اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة.

وفقًا للحالة المهنية: ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات فئات الحالة المهنية حول معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه، ويعرض جدول رقم (15) نتائج هذا الاختبار.

جدول (15)

تحليل التباين لبيان مدى الاتفاق والاختلاف في معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة وفقًا للمستوى الاقتصادي

البعد	الحالة المهنية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية Sig.
معدل اعتماد عينة الدراسة على الصحف	لا يعمل	2.39	0.89	21.41	0.00
	طالب	2.50	0.953		
	يعمل	1.86	0.97		

يتضح من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بين فئات الحالة المهنية حول معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة **لصالح الفئات العاملة؛** حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أكبر من قيمة ف الجدولية.

لذا يمكن قبول الفرض الأول للدراسة جزئيًا فيما يخص وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اعتماد أفراد عينة الدراسة على الصحف المطبوعة لاستقاء معلوماتهم عن قضايا الفساد وفقًا «لمتغيرات النوع والمرحلة العمرية والحالة المهنية فقط.

الفرض الثاني : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اعتماد عينة الدراسة على قراءة الصحف المطبوعة في تنمية وعيهم بقضايا الفساد بالمجتمع وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

وفقًا للنوع : ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات (ذكور – إناث) تم استخدام اختبار Independent T- test لقياس الفروق بين فئتي الدراسة في معدلات قراءة الصحف المطبوعة لتنمية وعيهم بقضايا الفساد, ويعرض جدول رقم (16) نتائج هذا الاختبار:

جدول (16)
اختبار ت للمقارنة بين (ذكور – إناث) عينة الدراسة في اعتمادهم علي قراءة الصحف المطبوعة لتنمية وعيهم بقضايا الفساد

العبارات	ذكور		إناث		T test	الدلالة Sig
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
معدل مساهمة قراءة الصحف في تنمية وعي العينة	1.24	0.43	1.28	0.45	0.828	**0.408**

يتضح من الجدول السابق: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة (ذكور – إناث) حول معدلات مساهمة قراءة الصحف المطبوعة في تنمية وعيهم بوجود قضايا فساد بالمجتمع؛ حيث إن مستوى الدلالة أكبر من 0.05%، وهي غير دالة أو بمعنى آخر قيمة ت المحسوبة أقل من قيمة ت الجدولية. وهذه النتيجة تلفت الانتباه إلى أن تفوق الإناث في معدلات قراءة الصحف المطبوعة بالفرض السابق قد لا يكون بالعامل المؤثر في تحقيق زيادة مماثلة بالوعي بقضايا الفساد تحديدًا.

وفقًا لفئات العمر: ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات فئات العمر حول معدل قراءة أفراد عينة الدراسة للصحف المطبوعة, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه ويعرض جدول رقم (17) نتائج هذا الاختبار:

جدول (17)
تحليل التباين لبيان الاختلافات بين فئات العمر في معدل مساهمة قراءة الصحف المطبوعة في تنمية وعي عينة الدراسة

البعد	فئات العمر	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية Sig.
معدل مساهمة قراءة الصحف في تنمية وعي عينة الدراسة	من 20 إلى 35 سنة	1.39	0.48	24.58	0.00
	من 36 إلى 50 سنة	1.10	0.30		
	من 51 إلى 65 سنة	1.09	0.29		

يتضح من الجدول السابق: أنه وجود فروق معنوية بين فئات العمر حول معدل مساهمة قراءة الصحف المطبوعة في تنمية وعي أفراد عينة الدراسة بوجود قضايا الفساد بالمجتمع **لصالح الفئة العمرية الأقل؛** حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أكبر من قيمة ف الجدولية. ويعد هذا مؤشرًا

آخر يؤكد أن الفرق في معدلات القراءة وفقاً للمرحلة العمرية لا يستتبعه زيادة الوعي بقضايا الفساد.

وفقًا لمستويات التعليم: ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات فئات المستوى التعليمي حول معدلات قراءة أفراد عينة الدراسة للصحف المطبوعة, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه، ويعرض جدول رقم (18) نتائج هذا الاختبار.

جدول (18)

تحليل التباين لبيان الاختلافات في معدل اعتماد عينة الدراسة علي قراءة الصحف المطبوعة لتنمية وعيهم بقضايا الفساد وفقا لمستوى التعليم

البعد	المستوي التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية Sig.
معدل مساهمة قراءة الصحف في تنمية وعي عينة الدراسة	يقرأ ويكتب	1.00	0.00	2.95	0.01
	تعليم متوسط	1.11	0.32		
	فوق متوسط	1.18	0.39		
	عالً	1.30	0.46		
	ماجيستير	1.13	0.34		
	دكتوراه	1.36	0.50		

يتضح من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بين فئات المستوى التعليمي حول معدلات مساهمة قراءة الصحف في تنمية وعي عينة الدراسة بقضايا الفساد ؛ حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أكبر من قيمة ف الجدولية. يختلف كذلك هذا المتغير في تأثيره بالفرض الحالي عن تأثيره بالفرض السابق، فرغم عدم تأثير المستوى التعليمي علي معدلات قراءة أفراد العينة للصحف المطبوعة إلا أنه كان مؤثرًا على معدلات الوعي بقضايا الفساد، مما يؤكد وجود عوامل أخري غير قراءة الصحف المطبوعة لزيادة الوعي، قد ترجع لطبيعة دراسة أفراد العينة أو قد يكون لعامل عدد سنوات الدراسة فالفارق جاء لصالح الحاصلين على درجة الدكتوراة.

وفقًا للحالة المهنية: ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات فئات الحالة المهنية حول معدل مساهمة قراءة الصحف في تنمية وعي أفراد عينة الدراسة بقضايا الفساد بالمجتمع, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه، ويعرض جدول رقم (19) نتائج هذا الاختبار.

جدول (19)

تحليل التباين لبيان الاختلافات في معدل اعتماد عينة الدراسة علي قراءة الصحف في تنمية وعيهم وفقاً للمستوى الاقتصادي

البعد	الحالة المهنية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية .Sig
مساهمة قراءة الصحف في تنمية وعي عينة الدراسة	لا يعمل	1.00	0.00	14.04	0.00
	طالب	1.40	0.49		
	يعمل	1.20	0.40		

يتضح من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بين فئات الحالة المهنية حول معدلات اعتماد عينة الدراسة على قراءة الصحف المطبوعة لتنمية وعيهم بقضايا الفساد؛ حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أكبر من قيمة ف الجدولية. فمن يعمل ومن يدرس لديه وعي أكبر بقضايا الفساد من العاطل عن العمل. **لذا يمكن قبول الفرض الثاني فقط فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة في معدلات اعتماد عينة الدراسة على قراءة الصحف المطبوعة في تنمية وعيهم بقضايا الفساد وفقًا لمتغيري المستوى التعليمي والحالة المهنية فقط.**

الفرض الثالث : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات نتائج مقياس وعي أفراد عينة الدراسة بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

وفقًا للنوع : ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات (ذكور – إناث) تم استخدام اختبار Independent T- test لقياس الفروق بين فئتي الدراسة حول معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأضراره وأسبابه بين أفراد العينة, ويعرض جدول رقم (20) نتائج هذا الاختبار:

جدول (20)

اختبار ت للمقارنة بين (الذكور – الإناث) عينة الدراسة حول نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع

المعدلات	ذكور		إناث		T test	الدلالة Sig
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
نتائج مقياس الوعي.	3.61	0.48	3.47	0.50	-2.50	**0.01**

يتضح من الجدول السابق: أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة (الذكور – الإناث) عينة الدراسة حول معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع؛ حيث إن مستوى الدلالة أقل من 0.05%، وهي دالة أو بمعنى آخر قيمة ت المحسوبة أكبر من قيمة ت الجدولية، **لصالح الذكور.**

وفقًا لفئات العمر: ولاختبار معنوية الفروق بين متوسط إجابات فئات العمر حول معدلات نتائج مقياس الوعي بمعني الفساد وأضراره وأسبابه بين أفراد عينة الدراسة, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه ويعرض جدول رقم (21) نتائج هذا الاختبار:

جدول (21)

تحليل التباين لبيان الاختلافات بين فئات العمر في معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأضراره وأسبابه

	فئات العمر	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية .Sig
معدلات نتائج مقياس الوعي	من 20 إلى 35 سنة	3.40	0.38	13.99	0.00
	من 36 إلى 50 سنة	3.72	0.57		
	من 51 إلى 65 سنة	3.56	0.49		

يتضح من الجدول السابق: وجود فروق معنوية بين فئات العمر عينة الدراسة حول معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأنواعه واضراره على المجتمع؛ حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أكبر من قيمة ف الجدولية **لصالح المرحلة العمرية من 36: 50.**

وفقًا لمستويات التعليم: ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات فئات المستوى التعليمي حول معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره بين أفراد عينة الدراسة, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه، ويعرض جدول رقم (22) نتائج هذا الاختبار.

جدول (22)

تحليل التباين لبيان مدى الاختلافات بين أفراد العينة في معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع وفقًا للمستوي التعليمي

	المستوي التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية
معدلات نتائج مقياس الوعي	يقرأ ويكتب	4.33	0.63	18.35	0.00
	تعليم متوسط	4.00	0.45		
	فوق متوسط	3.67	0.55		
	عالً	3.43	0.43		
	ماجيستير	3.43	0.26		
	دكتوراه	3.25	0.30		

يتضح من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بين فئات المستوى التعليمي حول معدلات نتائج مقياس بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع ؛ حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أكبر من قيمة ف الجدولية. وذلك **لصالح المستويات التعليمية الأقل.**

وفقًا للحالة المهنية: ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط إجابات فئات الحالة المهنية حول معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع, تم استخدام اختبار التباين أحادي الاتجاه، ويعرض جدول رقم (23) نتائج هذا الاختبار.

جدول (23)

تحليل التباين لبيان مدى الاختلافات بين أفراد عينة الدراسة في معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأنواعه وأضراره على المجتمع وفقًا للحالة المهنية

	الحالة المهنية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	المعنوية .Sig
معدلات نتائج مقياس الوعي	لا يعمل	3.81	0.53	15.56	0.00
	طالب	3.31	0.33		
	يعمل	3.61	0.51		

يتضح من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بين فئات الحالة المهنية بعينة الدراسة حول معدلات نتائج مقياس الوعي بمعنى الفساد وأضراره وأسبابه بالمجتمع؛ حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أو بمعنى آخر قيمة ف المحسوبة أكبر

من قيمة ف الجدولية **لصالح من لا يعمل. ورغم تأثير هذا المتغير المتعلق بالحالة المهنية لصالح من يعمل سواء كان طالبًا أو بمهنة محددة بالفرضين السابقين، إلا أنه تحول لصالح من لا يعمل في حالة المقياس والمعلومات التفصيلية الأكثر دقة عن الفساد. لذا يمكن قبول الفرض الثالث كاملاً.**

مناقشة النتائج:

خلصت الدراسة السابقة إلى مجموعة من النتائج، كما أن اختبار الفروض أوضح العديد من الدلالات وذلك كما يلي:-

- أظهرت الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة تفوق المراحل العمرية الأصغر لمتابعة قراءة الصحف المطبوعة، في حين انخفضت نسبة المراحل العمرية الأكبر، وقد يرجع ذلك في رأي الباحثة إلى بداية ظاهرة جديدة من استبدال كبار السن عن عادة قراءة ومطالعة الصحف المطبوعة بمتابعة شبكات التواصل الاجتماعي بكل قنواتها. فقد وصل عدد مستخدمي موقع الفيس بوك في الوطن العربي إلى 2.4 مليار مستخدم شهرياً، بمعدل 1.6 مليار يومياً وبحد أدنى 58 دقيقة في اليوم، وتأتي مصر في الترتيب الثاني في الاستخدام بعد المملكة العربية السعودية التي تأتي في المرتبة الأولى في حين تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب الثالث، وذلك وفقاً لتقرير موقع Dimofinf لدراسات التسويق لعام 2020. [70] كما قد يرجع تفوق الفئات العمرية الأصغر في قراءة الصحف نظرا لاعتماد معظم الدراسات على طلبة الجامعة وخاصة دارسي الإعلام؛ لذا فنسبة كبيرة منهم تهتم بمطالعة الصحف لارتباطها بطبيعة دراستهم.

- أظهرت النتائج تفضيل أفراد عينة الدراسة للاعتماد علي الصحف الخاصة أكثر من نظيرتها القومية والحزبية لمطالعة قضايا الفساد وتكوين خلفيتهم المعرفية عنها؛ حيث جاء في مقدمة أسباب اعتمادهم عليها سعيها لكشف الفساد بالمجتمع وسرعتها في تحقيق السبق. وبالنظر لنتائج الدراسات السابقة ما يزال هناك تأرجح في كفة كل منهما فنجد تفوقًا لصالح الصحف القومية في بعض الأحيان ولصالح الصحف الخاصة أحيانًا أخري، إلا أن الواقع يؤكد أن الصحف الخاصة تفوقت على الصحف القومية في تفضيلات القُراء خاصة عند الحديث عن القضايا الشائكة مثل قضايا الفساد وقد يرجع ذلك إلى ما جاء بالمسودة النهائية للتقرير السنوي الثاني الصادر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ؛ حيث سياسات التحرير التي تنتهجها الصحف القومية تنصب على منافسة المواقع الإخبارية الإلكترونية وهى سياسة خاسرة تحتاج لتعديل لتعود الصحف منبرًا للرأي والتحليل الإخباري والإنفرادات الصحفية، كما تحتاج إلى تطوير في المطبوعات

ذاتها سواء في الشكل أو في المضمون لمعالجة ضَعف المحتوى وضَعف المنافسة، مؤكدا أن الصحف لاتزال تتحدى لزيادة نسبة التأثير في الرأي العام بزيادة الاحترافية[71]

– أوضح معظم أفراد العينة وفقًا لمقياس الوعي بأهم مجالات الفساد بالمجتمع أن الفساد الإعلامي جاء في مقدمة مجالات الفساد بالمجتمع، كما أن الفساد القضائي جاء كأبرز المجالات عند سؤالهم عن ترتيب مجالات الفساد بالمجتمع، وتختلف هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي تناولت تحليل مضمون معظم الصحف المصرية المطبوعة على اختلاف توجهاتها والتي كانت آخرها دراسة (غادة موسي– 2011) حيث أكدت كل الدراسات السابقة على تصدر مجال الفساد المالي والإداري متمثلًا في إهدار المال العام. وتري الباحثة أن هذه النتيجة قد ترجع إلى طبيعة المرحلة التاريخية؛ فالدراسات السابقة سبقت أحداث ثورة 25 يناير 2011 ، حيث ظلت مبادئ الحزب الوطني ومنذ عام 1984 كما هي لم تتغير على الرغم من تضاعف قضايا الفساد المؤسسي في مصر، وظل التوجه الأيديولوجي الرئيسي للصحف القومية الرسمية لسان حال حكومة الحزب الوطني عدم التعمق في تناول قضايا الفساد التي يمكن أن تدفع لإثارة الرأي العام تجاه الحكومة، والتأكيد على استقرار المجتمع ونزاهة الحكومة، وأن صحف المعارضة هي التي تروج الشائعات حول فساد المسئولين وتفتعل القضايا الوهمية والأكاذيب والأخبار الملفقة[72]. في حين نجد أن أحداث ثورة 25 يناير وما تبعها من تولي حزب الإخوان المسلمين للسلطة ثم أحداث 30 يونيه واستقرار الدولة المصرية مرة أخري، أربع سنوات توالت بها الكثير من الأحداث فكانت سببًا رئيسيًا في تغيير الكثير من المفاهيم لدي فئات الجمهور على اختلافها ومنها مفهوم الفساد وأسبابه ومجالاته.

– وفيما يتعلق بتصدر مجال الفساد الإعلامي لمجالات الفساد بالدراسة الحالية؛ فإن النظرة العابرة والمتأنية لإعلامنا الوطني تؤكد ما يعانيه من مشكلات وتحديات سواء على مستوي التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة أو الرقابة كما أن الأداء العام في مجمله يتسم بالقصور والضعف والتردي؛ فمعظم الدراسات تؤكد حقيقة عجز الإعلام المصري بمختلف أدواته في القيام بمسئوليته المجتمعية خلال تلك الفترة، بل وأنه يقوم في الأغلب بدور سلبي أثناء معالجته للأزمات بل ويعمل كأداة في تأجج الأزمة [73]. كما أكدت دراسة (ثريا البدوي – 2011) عدم قيام الإعلام بتحري الدقة والموضوعية والشفافية في نقل الأخبار والمعلومات المتعلقة بالأزمات الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الإعلام على تحقيق التوزان في التغطية[74]. كما أكدت المسودة النهائية للتقرير السنوي الثاني الصادر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام تحت عنوان :»حالة الإعلام في مصر 2019»، والذى جاء فيه أن الإعلام المصري يمر حاليًا بمرحلة انتقالية بين حالة الفوضى التي

ضربت أدواته ومؤسساته منذ 2011 وحتى 2017 وبين مرحلة الاحترافية التي يحاول الوصول إليها رغم العقبات التي تعترض طريقه.[75]

– ولعل تصاعد الأحداث خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2017 وتقديم الكثير من رموز الحكم السابق سواء في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، وكذلك الرئيس السابق محمد مرسي، جعلت من محاكم الدولة مصدرًا للكثير من الأخبار والمواد الإعلامية. كما ركزت الأضواء والاهتمام من جانب وسائل الإعلام على قطاع القضاء المصري والعاملين فيه. فنجد الكثير من القضايا التي اختلف حولها الرأي العام، ويوضح (صلاح عيسى – 2013) أن أزمة القضاء أثيرت في عهد الرئيس الراحل «محمد حسني مبارك» في أعقاب إعلان نتائج انتخابات 2005 حيث وجهت اتهامات للعديد من القضاة بتهمة تزوير نتائج الانتخابات في العديد من الدوائر الانتخابية[76]. كما أكدت دراسة (إيمان حسني – 2010) خروج العديد من المسيرات الاحتجاجية للمطالبة بإحالة بعض القضاة للمحاكمة نتيجة للتجاوزات التي مارسوها في عهد الرئيس مبارك، كما أن العديد من الخبراء يؤرخون أن أحد أهم أسباب اندلاع ثورة 25 يناير هو تزوير الانتخابات وعدم وجود شفافية في إعلان النتائج، كما أكدت نتائج دراسة (هناء عكاشة – 2013) أن عهد الرئيس الراحل «محمد مرسي» شهد العديد من الأزمات والصدام مع السلطة القضائية[77] .

– اتفق أفراد عينة الدراسة الحالية على أن «البطالة» تمثل أهم الآثار الاقتصادية للفساد، فقد ظهرت مشكلة البطالة منذ التسعينات بسبب تزايد أعداد الخريجين وعدم توافر وظائف بالقطاع العام توازي هذه الأعداد، ومنذ بداية يوليو 2006 وجه أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق تعليمات بوقف التعينات بصورة كاملة وعدم تثبيت العمالة المؤقتة والخريجين[78]. ليصل معدل البطالة إلى 8.8% عام 2007، وفي أواخر عصر مبارك وبعد انتهاج سياسات الخصخصة تزايدت أعداد العاطلين حتى وصلت وفقًا لإحصائيات الجهاز المركزي المصري عام 2011 إلي12% ' لتصل لذروتها 13.2%عام2013 لتعود وتنخفض منذ عام 2014 لتصل إلى 7.9% عام 2019[79].

– جاءت «الوساطة في شغل الوظائف»، و»الرشوة» ثم «وجود علاقة بين رجال السياسة والأعمال» في مقدمة مظاهر الفساد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الحالية ووفقاً لعبارات مقياس الوعي الخاص بالدراسة، وهو ما يتماشى مع ما جاءت به نتائج الدراسات السابقة والتي توضح أن أهم عوامل الفساد في مصر متمثلة في الرشوة، والمحسوبية، وتزاوج المال بالسلطة، كما أكدت الدراسات الاقتصادية أن التقارب بين رجال الأعمال ورجال السياسة يُعد السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية في مصر.[80]

– جاءت موافقة عينة الدراسة بنسبة كبيرة على عبارات المقياس التي تري أن الفساد بالمجتمع يرجع إلى فساد الشخص نفسه والبيئة المحيطة به. حيث سادت ثقافة جديدة للفساد بالمجتمع ترى انه وسيلة مقبولة اجتماعياً للحصول على الحقوق لا ينظر إليها على أنها فعل مشين، واتخذ الفساد مسميات أخرى «الإكرامية، الشاي، المواصلات»، ووصلت درجة القبول للفساد في المجتمع إلى 92% وذلك في دراسة لمركز العقد الاجتماعي عن الفساد في المؤسسات الحكومية[81].

المجالات البحثية التي تثيرها الدراسة:

توصي الدراسة الحالية بمجموعة من الأفكار لدراسات مستقبلية رأت الباحثة أنها قد تفيد غيرها من الباحثين:

- دراسة دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بقضايا الفساد.
- قياس دور وسائل الاتصال في توعية العاملين بالجهات الحكومية بضرورة مكافحة الفساد.
- قياس اعتماد فئات الجمهور على شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الآخرين بأهمية مكافحة الفساد.
- دراسة دور الإنفوجرافيك في تنمية الوعي بقضايا الفساد(دراسة تجريبية).
- دراسة استخدامات كبار السن لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيره على عاداتهم الاتصالية.

الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- تحرج الكثير من أفراد العينة من المشاركة بالاستقصاء، وعزوف البعض عن اتمامه للنهاية لتناوله موضوعات شائكة من وجهة نظرهم تتعلق بقضايا الفساد.
- قلة أعداد المتابعين للصحف المطبوعة نسبياً.
- طول الاستمارة من وجهة نظر البعض.
- تجنب البعض الإجابة عن الأسئلة التي تقيس معلومات أفراد العينة عن بعض قضايا الفساد.

هوامش الدراسة:

1. عطا محمود عطا، **الوقاية والعقوبة والعلاج وسبل الوقاية: دراسة مقارنة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية**، متاح علي الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني http://www.arij.ney

2 .**الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد**، اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، 2014-2018، جمهورية مصر العربية، 2014

3 .**الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد**، اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، 2019-2022، جمهورية مصر العربية، 2019.

4 .غادة موسى صقر، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر من عام 2008 إلى 2010: دراسة تحليلية مقارنة، **مجلة بحوث التربية النوعية**، جامعة المنصورة: كلية التربية النوعية، العدد 23، أكتوبر (2011).

5. S.J.BALL-ROKEACH & M.L.DEFEUR, **A De-penDeny Model of Mass – Media Effects**, **com-munication research**, vol, January 1976, 3-21.

6. Lynd & Chrisrina, **SaGE publications**, Access Date: April 26-2020, available throw: http://dx.doi.org

7. Beryant,J.,& Oliver , B. M (EDS) 2008. **Me-dia Effects**: **Advances in theory and research** (3rd Rledge.

8 .وديع محمد سعيد العزعزي، اعتماد طلبة جامعة ام القرى على القنوات الفضائية الإخبارية الناطقة بالعربية في متابعة الأحداث والقضايا السياسية، قسم الإذاعة والتليفزيون، جامعة ام القري، **مجلة جامعة طيبة**، السنة الخامسة، العدد 8، 2016، 915 – 965.

9 .عطا محمود عطا، مرجع سابق.

10 .مازن مرسول محمد، 2006، **مجلة النبأ**، العدد، العدد 80 متاح على الإنترنت:http://www.annabaa.org/index.htm

11 .عمر اسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد المالي والإداري، **المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة**، العراق، 2013، ص 6.

12 .بتول عبدالعزيز رشيد، **دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد**، جامعة بغداد،2010، ص 12.
13 .الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014، مرجع سابق.
14 .خالد عيادة، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والتجارة، جمهورية الجزائر،2015.
15 .عطا محمود عطا، مرجع سابق.
16 .بلال خلف السكارة، **أخلاقيات العمل**،(الأردن: دار الميسرة)، الطبعة الأولى، 2009،ص282.
17 .بتول عبد العزيز راشد، مرجع سابق.
18 .مازن مرسول محمد، 2006، مرجع سابق.
19. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014، مرجع سابق.
20 .
– أ.د. نجوى كامل أستاذ الصحافة، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.
– أ.د. محمد معوض، أستاذ الإعلام بمعهد دراسات الطفولة، جامعة عين شمس وعميد معهد الجزيرة العالي للإعلام.
– أ.د. سوزان القليني، أستاذ الإعلام بقسم علوم الاتصال والإعلام، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
– أ.د. هبه شاهين، أستاذ الإعلام ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ورئيس قسم علوم الاتصال والإعلام.
– أ.د. دينا فاروق أبو زيد، أستاذ الإعلام ، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

21. Mikolos Hajdu, content analysis of corruption cover age : Cross- national differences and commonalities, **European Journal of communication**, SAGE, (2008).
22. Gerry Lanosga "new Views of investigative Reporting in the Twentieth Century , USA: Rouledge – Taylor and francis Group, American Journalism Historians Association, **American Journalism**, vol. (31) no (2014)., pp 490 – 506. `

23

24. Shruti Singh, content Diversity in print media: A study of prabhat khabar, **center for study of social systems school of social sciences**, Jawaharlal University, new Delhi, (2013).

25 .محمود جمال سيد عبدالرحمن، دور الإعلام الإقليمي في معالجة قضايا الفساد: دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الزقازيق،2011.

26 .غادة موسى صقر، مرجع سابق.

27 .عيسى عبد الباقى موسى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة جنوب الوادي، (2004).

28 .ثروت فتحى كامل، معالجة الكاريكاتير لقضايا الفساد في مصر، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 23، يوليو – ديسمبر (2004) كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004.

29 .مرعى مدكور، اتجاهات الكاريكاتير في الصحافة المصرية في ظل المتغيرات المعاصرة، **المؤتمر الثانوي الثاني**: «**الصحافة وآفاق التكنولوجية**»، اكاديمية أخبار اليوم، أبريل (2003)

30 .عبد الله زلطة، معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية لعينة من القضايا المنشورة بجريدة الأهرام، عام 2002، **مجلة البحوث الإعلامية**، جامعة الأزهر، العدد 19، يناير (2003).

31 .حنان محمد سالم، التوجيهات الايدلوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري في الفترة من 1980 – 1998، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2000.

32 .أكرم فتحي إلياس بادية، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للانحرافات التي تلحق الوظيفة العام في مصر، دراسة لبعض قضايا الفساد، **رسالة ماجستير، غير منشورة**، جامعة الازهر، كلية التجارة، فرع البنات ،1999.

33 .هبة محمد شفيق، الدور الرقابي للصحافة المصرية كما يعكسه فن التحقيق الصحفي: دراسة للمضمون والجمهور والقائم بالاتصال، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2018.

34 .رباب رأفت الجمال، دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد: دراسة ميدانية، **المؤتمر العلمي الثانوي التاسع: «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق،** كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو 2013.

35 . محمد معوض إبراهيم، معالجة الصحافة الإلكترونية لقضايا الفساد في المجتمع المصر وتأثيره علي المشاركة السياسية للشباب الجامعي: دراسة تحليلية ميدانية، **الجمعية العربية لتكنولوجية التربية،** دار المنظومة، 2012، متاح علي الإنترنت من خلال الرابط: htpp://search.mandumah.com/record/471139.

36 .فاتن عبدالرحمن محمد حسن الطنباري، دوافع تعرض الشباب للتحقيقات الاستقصائية في الصحف الالكترونية وعلاقتها باتجاهم نحو قضايا الفساد، **مجلة كلية الدراسات العليا للطفولة،** جامعة عين شمس، المجلد 16، العدد61، أكتوبر2012.

37 . محمد أبو العلا، اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الفساد بعد ثورة 25 يناير: دراسة ميدانية، **مجلة بحوث الرأي العام،** كلية الاعلام، جامعة القاهرة، العدد 11، 2011.

38.The-role-of-media-and-investigative-journalism-in-combating-corruption, available throw, OECD,(2018), the electronic web site: https://www.oecd.org/corruption/anti-bribery/The-role-of-media-and-investigative-journalism-in-combating-corruption.pdf

38

39. Matteo Gerli , Mazzoni, Marco and Mincigrucci, Roberto, "Constraints and limitations of investigative journalism in Hungary. Ltaly , lative and Romania, "**European Journal of Communication**" vol. 33. No.1 (2018), pp 22-36.

40. George Mwita, "Challenges of doing investigative journalism in Tanzania: How do you swim with sharks without being swallowed? **The Global Investigative Journalism Conference**, February (2018)

41 .عبد الله محمود المجالي، اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري، جامعة الشرق الأوسط، **رسالة ماجيستير غير منشورة**، متاح على الانترنت من خلال العنوان الالكتروني:
https://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/ME-DIU7273.pdf (2012)

42. Martin Hala & Devid Bandurski , investigative journalism in China: Eight Cases in Chinese Watch-dog Journalism", Malaysia: university of Malaya institute of china studies, **international journal of china studies**, vol . (3) no. 3 December (2012), pp 525-528.

43. Larry Kilman, The Role of The Press hn Fighting Corruption, **World Association of Newspapers**, Brasilia, Brazil.8 June ,2005.

44. Monico Nogra, Role of Media in Curbining Corruption: The Case of Uganda under President Yoweri K. Museveni, Economic & social affairs, **DESA Working Paper**, No.72, January 2009.

45 . راللا أحمد محمد عبد الوهاب، أطر المعالجة الصحفية لمحاكمات رموز أنظمة الحكم السابقة في مصر وعلاقتها بتقييم الجمهور للأداء السياسي، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية الأداب، جامعة عين شمس، 2017.

46 . **تقرير الجهاز القومي للاتصالات**، متاح على الإنترنت من خلال الموقع الالكتروني:، http://tra.gov.eg/ar/media-center/press-releases/Pages، 2019.

47 . **تقرير الجهاز المصري للتعبئة العامة والإحصاء**، متاح على الإنترنت من خلال الموقع الالكتروني:، https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6156&ind_id=4575، 2019.

48 . مني عبد الوهاب، اتجاهات الجمهور نحو دور الصحافة في نشر الوعي بحقوق المستهلك المصري، **المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الأعلام**، كلية الأعلام، جامعة القاهرة، يوليو 2009.

49 . راللا أحمد محمد عبد الوهاب، مرجع سابق.
50 . سهام نصار، تأثير المصداقية علي علاقة الصفوة للصحافة المصرية، **المؤتمر العلمي الثانوي التاسع**: «**أخلاقيات الأعلام بين النظرية والتطبيق**»، المجلد الرابع، كلية الأعلام، جامعة القاهرة، 2003.
51 . ثريا أحمد البدوي، الأعلام والإصلاح السياسي في مصر: دراسة مسحية وفومنولوجية مقارنة بين الجمهور والنخبة، **المؤتمر العلمي الثانوي الحادي عشر**: «**مستقبل وسائل الأعلام العربية**»، كلية الأعلام، جامعة القاهرة، 2005.
52 . عادل صادق محمد رزق، دور الصحافة المصرية في إدارة الأزمات: دراسة مسحية علي أزمة 11 سبتمبر 2001، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، 2006.
53 . عيسي عبد الباقي موسي، انعكاسات الخطاب الصحفي علي تشكيل اتجاهات الجمهور العام والنخبة في مصر نحو قضايا الاصلاح السياسي: دراسة مسحية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، 2008.
54 . انتصار محمد السيد سالم، در الصحف المصرية في تشكيل معارف جمهور القراء واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية، دراسة تطبيقية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2009.
55 . إيناس عبد الحميد الخريبي، استخدامات النخبة العلمية للصحافة المطبوعة وعلاقتها بالسلوك الانتخابي: دراسة ميدانية علي عينة من قراء الصحف القومية، **المؤتمر الثانوي الأول**: «**مستقبل الإعلام بعد الثورات العربية**»، كلية الأعلام، جامعة الأهرام الكندية، 2011.
56 . أماني جمال عبد العال، «علاقة المضمون السياسي المقدم في الصحف المصرية بالمشاركة السياسية للقراء»: بالتطبيق على الانتخابات الرئاسية 2012 – 2014، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2017.
57 .عيسي عبد الباقي موسي، الصورة الذهنية للصحافة المصرية لدي النخبة بعد ثورة 30 يونيو وعلاقتها بمدركاتهم نحو دورها في تعزيز السلم المجتمعي: دراسة ميدانية، **المجلة المصرية لبحوث الأعلام**، العدد 52، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، سبتمبر 2015.
58 . ماري منصور خيري، أطر معالجة الصحف المصرية لقضايا الصحافة والصحفيين وعلاقتها بصورة الصحافة عند النخبة، **رسالة ماجستير غير منشورة**،

كلية الإعلام، جامعة القاهرة،2013.
59 .عيسى عبد الباقي موسى، مرجع سابق.
60 .عبد الله زلطة، مرجع سابق.
61 .ثروت فتحي، مرجع سابق.
62 .عيسى عبد الباقي موسى، مرجع سابق.
63 .غادة موسى صقر، مرجع سابق.
64 .محمود جمال سيد، مرجع سابق.
65 .أميرة محمد ناجي، دور تيار صحافة التحديد في تطوير الأداء الصحفي في الصحافة المصرية: دراسة تطبيقية علي عينة من التحقيقات الصحفية، **رسالة ماجستير غير منشورة،** جامعة المنوفية: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2011.
66 .فاتن عبدالرحمن محمد، مرجع سابق.
67 .منى عبد الوهاب، مرجع سابق.
68 .غادة موسى صقر، مرجع سابق.
69 .غادة موسى صقر، مرجع سابق.
70 .**احصائيات مستخدمي السوشيال ميديا عام 2020**، موقع ديموفينف، متاح على الموقع الإلكتروني/https://www.dimofinf.net blog/s/521-2020، 2020.
71 .**التقرير السنوي الثاني لحالة الإعلام المصري 2019**، الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للإعلام المصري ، متاح على الموقع الإلكتروني: .http://scm /gov.eg،2020 .
72 .غادة موسى صقر، مرجع سابق.
73 .مني مجدي، **المجلة العربية لبحوث الإعلام**، العدد «16» يناير / مارس 2017.
74 .ثريا البدوي، مرجع سابق.
75 .التقرير السنوي الثاني لحالة الإعلام المصري2019، مرجع سابق.
76 .صلاح عيسي، **دستور في صندوق القمامة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.
77 .راللا محمد عبد الوهاب، مرجع سابق.
78 .راللا عبد الوهاب، مرجع سابق.

79 .**المعدل السنوي للبطالة في مصر**، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني:-https://www.cap-mas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117 .

80 .غادة موسى صقر، مرجع سابق.

81 .منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر: دراسة قياسية في الفترة من2017:200، **مجلة كلية التجارة**، جامعة سوهاج، 2017، متاح على الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني:-https://jsec.journals.ekb.eg/article_40061_20df5cc801efe2e269a4db9dd829e409.pdf.

(*) الفساد الإعلامي: يُقصد به وجود تأثير لرأس المال أو السلطة أو الرؤساء بالعمل بحيث تتعمد وسائل الإعلام بث الحقائق والمعلومات التي تخدم فقط مصالح هذه الفئات، كما قد تتعمد تضليل الرأي العام بغير الواقع وتزييفه.